

1.29



الغزوي

المخطيب

محمد

الهداية

قاريه

قنلوي

385



٢١٧٤

ف . ق

١٠٣٩

فتاوى قارىء الهداية ، عمر بن علي - ٨٢٩ هـ ، جمعها الخطيب  
التمرتاشي ، محمد بن عبد الله - ١٠٠٤ هـ . بخط ابراهيم  
ابن أحمد البري الحنفي سنة ١١٠٥ هـ .

٣٣ ق

٢٣ س

٢٠٥ × ١٥ سم

الاعلام ٥ : ٢١٩ ، هدية العارفين ٢ : ٢٦٢

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الاسلامية - المؤلف

يد الجامع ج - الناسخ د - تاريخ النسخ ه - ترتيب

فتاوى قارىء الهداية و - ترتيب قارىء الهداية .



فتاوى العلامة قارئ الهادي  
جمع الامام الفقيه مولانا محمد  
عبد الله بن محمد الخطيب الغزي  
التمراشقي الحنفى زهره قوت

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب فتاوى قارئ الهادي الرقم ١٠٢٩

اسم المؤلف محمد بن عبد الله بن محمد الخطيب الغزي التمراسي

تاريخ النسخ ١١٠٥ هـ

عدد الاوراق ٢٢

ملاحظات القياس ١٥/٢٥  
فتاوى منقوية ١٧/٢٨

- |         |          |         |          |          |
|---------|----------|---------|----------|----------|
| كتاب ٤  | كتاب ٣   | كتاب ٢  | كتاب ١   | كتاب ٠   |
| النفقة  | الطلاق   | النكاح  | الزكاة   | الطهارة  |
| كتاب ١٠ | كتاب ٩   | كتاب ٦  | كتاب ٦   | كتاب ٦   |
| الوقف   | الشركة   | التعزير | احدود    | الايمان  |
| كتاب ١٨ | كتاب ١٧  | كتاب ١٧ | كتاب ١٦  | كتاب ١٤  |
| الشهادة | الفضا    | احواله  | الكفالة  | البسوع   |
| كتاب ٢٦ | كتاب ٢٦  | كتاب ٢٥ | كتاب ٢٢  | كتاب ١٩  |
| الوديعه | المضاربة | الاقرار | الدعوى   | الوكالة  |
| كتاب ٣١ | كتاب ٣١  | كتاب ٣١ | كتاب ٢٦  | كتاب ٢٦  |
| الحبثا  | القسمه   | الحجر   | الاجارة  | العارية  |
| كتاب ٣٣ | كتاب ٣٣  | كتاب ٣٣ | كتاب ٣٢  | كتاب ٣٢  |
| الرهن   | الراهنه  | الصيد   | المسافاه | المزارعه |
| كتاب ٣٣ | كتاب ٣٣  | كتاب ٣٣ | كتاب ٣٣  | كتاب ٣٣  |
| الوصايا | الوصايا  | الوصايا | الوصايا  | الوصايا  |

انتهى

من من من  
على حق الفقيه  
ابو بكر الجويداني

مدد عبد الرحمن بن محمد  
محمد ابي

محمد ابي  
محمد ابي

محمد ابي  
محمد ابي

محمد ابي  
محمد ابي



بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
 كذا الحمد اللهم يا جامع الشان . وحجبي الاموات . علي ما اوليت  
 التوفيق الى الحق طريق . ثم الصلاة على سيدنا محمد النبي الامم  
 والرسول الاعظم . وعلى آله واصحابه الكرام . وعلى التابعين لهم  
 باحسان الائمة العظام **اما بعد** فيقول العبد الفقير الى  
 مولاه محمد بن عبد الله . لما كان كتاب الفتاوى المنسوبة الى قدوة  
 العلماء العظام . وزبدة الفضلاء . الفخام . سراج الدين المشهور  
 بقراء الهداية كتابا من جملة على اجوبة حواشي كتابها وبعو  
 في القضاء والافتاء عليها . لكنه تعسر استخراج المسائل منه  
 لعدم ترتيبه . ويرغب بعض الطلبة عند عدم تبيينه . اردت ان  
 ارتبه على نهج الكتب الفقهية . وكلما وقع فيه بعد فوقي قلت من  
 الفوائد النفيسة فهو من زيادتي فليكن ذلك على ذكره والله  
 اسأل ان يحق لي هذه النية وهو حسبي ونعم الوكيل **كتاب**  
**الطهارة** **س**ل عن المتوضي اذا تضرع بمسح راسه **اجاب**  
 اذا غلب على ظنه انه يضره مسح راسه سقطت المسح ولا يجب  
 عليه **س**ل عن الدابة اذا ركبت وعلى بدنها من روثها وعرفت  
 واصاب بدن الركب او ثوبه من ذلك العرق الملوث **اجاب** اذا اكل  
 على بدنها روث وعرفت واصاب الثوب بحسه ولا يطره ببل الحيوان  
 اذا اصابه روث او بول الا بالغسل **س**ل اذا كانت اذن الرجل  
 او المرأة متقوية فهل يجب ابصال الماء في الغسل الى داخل النقب  
 ام لا **اجاب** نعم يجب والله سبحانه اعلم **س**ل عن فسقية صغيرة  
 يتوضأ فيها الناس منزل فيها الماء المنعجل وفي كل يوم ينزل  
 فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء منها ام لا **اجاب** اذا لم يقع فيها

منها

نعم لا غير هل ينقذ ام لا **اجاب** اذا اجاب الزوج بقوله نعم قبلت يا سيدي  
 هذا النكاح بهذه الصداق واقتصر على قوله نعم في المجلس بل ان شغل  
 بكلام اخر صح النكاح **س**ل عن رجل طلب من زوجته النفقة معتمدا  
 دار خنارها في بلد ما فابتال ان يعطيها كسوتها والحال من جد  
 فهل لها ذلك ام لا **اجاب** ليس لها ان تمتنع الا الصداق والحال المقيم  
 والكسوة فليس لها ان تمتنع لهما فاذا امتنعت بسببها فهي ناشزة لا  
 نفقة لها ولا كسوة ما دامت على ذلك **س**ل اذا هجر الزوج زوجته وامتنع  
 عن وطئها هل لها المطالبة بذلك ام لا **اجاب** حق المرأة في طلبة  
 الزوج بالوطئ مرة واحدة في القضا واما فيما بينه وبين الله تعالى فينبغي  
 ان لا يترك وطئها احيانا **س**ل عن رجل تزوج امرأة بحضور قاضين  
 ثم حذت الزوجة النكاح وترافعا الى الحاكم وشهدت بالبينة بالنكاح  
 فهل يقبلها القاضي ام لا **اجاب** الراي في ذلك للقاضي ان غلب عليه ظنه صدق  
 الشاهدين وحكم بها صحيح وان ردها فلا نكاح بينهما **س**ل عن رجل  
 جارية يملك اليمن فحملت وولدت ولم يعترف به هل يحلف السيد  
**اجاب** اذا اولدت وادعت ان من سببها وانكر لا يلزمه ولا يمين  
 عند الامام وعندهما يحلف والفتوى عليه والله سبحانه اعلم **كتاب**  
**الطلاق** **س**ل اذا قال الرجل لزوجته ان ابرأني مما لك على فانه  
 طالق فقلت ابرأني او ابرأك اي يبرأ الى ولم يكونا يعلمان  
 مقدار الحقوق فهل يقع الطلاق ونصحه البراءة ام لا **اجاب** اذا  
 قالت له في مجلسها ابرأني او ابرأك الله تعالى صحت البراءة ووقع  
 الطلاق سواء علم او احدهما مقدار الحقوق او لم يعلم لان البراءة  
 عن الجهول لا تصح بحجة عندنا والله سبحانه اعلم **س**ل اذا اخذ المظنق  
 ولده من حاضنة لتزويجها فهل له ان يسافر به ام لا **اجاب** له ان

فيها  
 سبب من اذا كان مختصا بالنكاح  
 2  
 الا امتناع بينهما

اذا قال لزوجتي ابرأني فانه طالق  
 او ابرأك ولم يكونا يعلمان مقدار الحقوق  
 يقع الطلاق قالوا لا والله  
 نعمت الله اذا ادركت  
 الله تعالى فله ان يزوجها  
 او لا والله



يسافر الى ان يعود حقا مه **س** اذا سقطت حضنة الجدة  
 تزوجها من اجنبية ولها ام هل تسحق الحضنة ام لا **اجاب** نعم  
 تنقل الحضنة الى ام الجدة وان علت **س** هل تسحق المطلقة  
 اجرة بسبب حضنة ولدها خاصة من غير رضاع لأم لا **اجاب**  
 نعم تسحق اجرة على الحضنة وكذا ان احتاج الصغير الى خادم ملزم  
 الاب **س** هل تسحق على هذا الاطلاق ما في جواهر الفتاوى قال  
 قاضي القضاة محمد بن خنيس المبتوت هل لها اجرة الحضنة بعد  
 الولد قال لا **س** هل يمكن كحضنة من اخرج الولد والمسافر به **اجاب**  
 اذا وقع الطلاق وارادت المسافرة بالولد ان كان البلد الذي قصدته  
 بلدها وكان الزوج قد تزوجها فيها فلم يملك ذلك وليس للاب منعها وان لم  
 يكن بلدها او كانت بلدها لكن الزوج ما وقع فيها فلا بان يمنعها  
 من ان تسافر بالولد اليها هذا هو الصحيح **س** عن صغير في حضنة  
 امه او جدتها او خالتها الغريات فاراد والده انزاعه والسفر به هل له  
 ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك بغير رضى من له الحضنة ويحكم الحاكم على  
 الوالد بعدم المسافرة به **س** عن امرأة غاب عنها زوجها نحو خمسة  
 عشر سنة فجاءت حاكم برى فسخ نكاحها واقامت عنده بيعة شهدة انه  
 غاب عنها زوجها ولم يتركها نفقة ففسخ نكاحها وحكم بصحة الفسخ  
 ثم تزوجت بعد ذلك برجل وحكم حاكم الفسخ بصحة الزوج ثم طلقتها  
 فحضرت القاضي خفي لزوجها بزوج آخر فهل يسوغ للحنف ان يزوجه  
 واذا حضر زوجها الغائب واقام بيعة ارضا من اصله بنفقة هل يطل  
 هذا الزوج ام لا **اجاب** اذا فسخ النكاح حاكم برى ذلك نفقة ففسخ قاضي  
 اخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتنفيذ والزوج بالغ ولا يقع  
 ذلك بحضور الزوج واذا عاينته لم يترك عندها نفقة في مدة غيبته واقام

الحضنة تسحق اجرة على صاحبها  
 وخادم الصغير

وقد اورد في المسافر  
 بالولد الى بلده الصغير  
 مادام في حضنة

البينة

البينة بذلك لان بيعة المرأة انه لم يترك عندها نفقة انفصل النكاح  
 فلا تنقض بعد ذلك بالبينة الثانية **س** هل يحل للزوج على  
 السكنى في بيت مفرد من دار ذات بيوت ساكن فيها اقارب  
 الزوج وغيرهم كجده باب واحد يقبل عليها ام لا وهل يجب على الزوج  
 ان يحضر لها من يونسها ويقضي حاجتها ام لا **اجاب** اذا كانت الدار  
 كبيرة وفيها منازل وبيوت ولكل بيت باب وغلق له ان يسكنها  
 في بيت منها الحصول كفايتها به اذا استغنت به وبمرافقه ولا  
 يجب على الزوج ان يحضر من يونسها الا اذا كان لها خادم ملكها  
 فعليه نفقة خادمها اذا كان موثرا وان لم يكن لها خادم ففقت  
 حواجها على الزوج لان عليه كفايتها ويسكنها بين اقوام صاكنين  
 بحيث لا تستوحش **س** عن رجل قال اذا حضرت زوجتي الى مجلس  
 القاضي واخبرتني سافرت عنها مدة كذا كانت اذا طالقها هل اذا  
 وجد الشرط يحكم اكنف بطلاقها ام لا **اجاب** اذا قامت البينة على الزوج  
 بذلك ووجد الشرط وقع الشرط ولا يحتاج فيه الى حكم ولها ان  
 تزوج اذا انقضت عدتها **س** عن رجل حلف بالطلاق انه ما  
 يعبر يا بنية على فلان في بقية هذا الشهر ثم عقد العقد عليه فاراد  
 الزوج العيوب **اجاب** اذا عبرت بنية على الزوج بنفسها لا يحنث  
 وكذا ان عبرت بها ادمها او غيرها او عبر الزوج الا ان يريد لا يكتننها من  
 من العيوب فيحنث الا ان تدخل قهر اعلية بحكم حاكم او غيره فيكون نوع  
 القهر **س** اذا قالت المطلقة انا حامل وانكر المطلق فشهدت القائل  
 بالحمل وانها في شهر من اوله فهل يثبت الحمل في هذه المدة ام لا **اجاب**  
 اذا ادعت انها حامل فالقول قولها قولا في ذلك ولها النفقة قال  
 قضت مدة الحمل هي ستان فقالت كنت اظن اني حامل وتبين لي

لا بد وان سكنى في بيت  
 في الدار او في غيرها



اذا ادعت المطلقة الحمل  
 فالقول قولها والنفقة



خلاف ذلك ولم احض فلها النفقة الى ان تحيض ثلاث حيض وان طالت المدة  
**س**ل اذا اخذ الرجل ولدا من مطلقته لغير وجهها فاشتاق الى روية  
 ولدها هل يلزمه بارسال الولد اليها ام لا **اجاب** اذا سقطت حضانتها  
 الام واخذت الاب لا يجبر على ان يرسله اليها بل هي اذا ارادت ان تراه لا  
 تمنع من ذلك ويحكمها الاب من روية **س**ل عن رجل اقترانه طلق زوجته  
 ثلاثا من مدة ثلاثة اشهر وصدقه على ذلك وانها حاضت ثلاث  
 حيض هل يسمع قولها ام لا **اجاب** الذي عليه المتأخرون من علمائنا  
 انها تعتد من وقت الاقرار الا ان تقوم بينة على ما نصا وقا  
 عليه ومذهب المتقدمين انها يصدقان **س**ل اذا كنت شخص  
 كتابا الى زوجته فيه طلاقها او علقه على براءة هل يلزمه ذلك ام لا  
**اجاب** اذا كتب على اسم الكتاب وشهد عليه ان يكتبه او اقربه اعني  
 يضمنه **س**ل اذا صدر من المسلم قول يوجب كفرة هل يطلق  
 زوجته ام لا **اجاب** نعم اذا رتب عن الاسلام والعياذ بالله تعالى  
 او حكمه بما يوجب كفرة بانته من زوجته ولا تعود اليه بعد الاسلام  
 الا بعقد جديد فان حكم الكفر لا يوجب الطلاق ولا يقتضي العدة  
 ولا بد من تجديد العقد كذا افشاء سعد الدين الحنفى **باب**  
**النفقة** **س**ل اذا ادعت امرأة على زوجها بكسوة ما ضيق فاعتر  
 الزوج بذلك وانها باقية بدمته فهل يولخذ الزوج بهذه الاقرار  
 وهل يلزم القاضى ان يستفهم منه هل يلزمك ذلك بقضا او تراضى  
 منكما ام لا **اجاب** الكسوة الما ضيقه انما يقرر في الذمة بقضا  
 القاضى او تراضى فاذا اقر الزوج انها في ذمته الزم بها ولا يستفهم  
 القاضى لكن ينبغى للقاضى ان يسأل الزوج عن الدعوى حتى تدعى  
 الزوجان كراهي ذمته كسوة ما ضيقه بقضا او تراضى **س**ل

جمع  
 لا يجبر الا على اربا الولد  
 الى ان يبعد حضنته ولا  
 تمنع من روية

جمع  
 اذا نصا وقا على الطلاق  
 فالتفاوت في وقت  
 وقت الاقرار لا قبله

جمع  
 اذا كتب طلاق في زوجة لا يعتد  
 الا اذا اقره او شهد عليه يضمنه

جمع  
 الكسوة الما ضيقه لا يقرر  
 بالقضا او تراضى

اذا طلق

اذا طلق الرجل زوجته وله منها ولد صغير فقر له القاضى فرضيا  
 واذن لاه في الاقرار والافتراق عليه ثم سافرته قبل ان يمد  
 بخير اذن مطلقها ثم حضرت وطالبته بما انفقتة فهل يلزمه  
 ذلك ام لا **اجاب** نعم تسحق الفرض بقيمة كانت او مسافرة باذن  
 او بخير اذن ولا يسقط بذلك نفقة الصغير ولا اجرة حضانتها **س**ل  
 عن المرأة اذا منعت الزوج عن الوطى وهي في منزل هل يكون لها نفقة  
 ام لا **اجاب** ليست بناتية ولا تسقط نفقتها ولا كسوتها والنفقة  
 هي التي يخرج من منزل الزوج بخير اذن فانه تسقط نفقتها وكسوتها  
**س**ل اذا طلبت الزوج من احوالكم ان يقر لها ولولاها نفقة  
 على زوجها فلو ساء كل يوم فالى الزوج وقال انا انفق عليها وعلمهم  
 هل يجبره احوالكم على ان يقر بام لا **اجاب** لا يجبر على ان يقر بام  
 بل الواجب عليه طعام وادام على الغنى خبز حنطة ولحم غدا وعشاء  
 بقدر كفايتها والمتوسط خبز ودهن وعلى الفقير خبز وجبن  
 وخل الا ان يعلم القاضى انه يضارها في ذلك فيفرض عليه دراهم  
 بقدر حالها وان كان الزوج صاحب عايدة لا يفرض عليه شروا ان  
 امتنع ممن ان يفرض شيئا حتى يفرض واجاب في مكان آخر يقول  
 اذا سالت المرأة القاضى ان يفرض لها نفقة وشك انه لا ينفق  
 عليها ولا على اولادها وعلم القاضى ذلك منه فرضى له ولا ولا دها  
 النفقة عليه وامره بالانفاق عليهم **س**ل عن امرأة ادعت عند قاض  
 ان زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها  
 بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم به حاكم بوي ذلك وفسخ عنها  
 فهل يجوز للحنف ان يزوجها واذا احضر الاول ما حكمه **اجاب** اذا  
 قامت بينة عند القاضى ان الزوج عاب عنها ولم يترك لها نفقة

جمع  
 على قدر ما للزوج وجب على الزوج  
 من النفقة



في القضا، على الغائب عنه

وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يري ذلك ففسخ نفقة الفسخ  
وهو قضا، على الغائب وفي القضا، على الغائب عند نار وابتاع  
منهم من يراه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ  
للحنث ان يزوجه بعد انقضاء العدة واذا حضر الزوج واقام  
بينه على خلاف ما ادعت من تركها فلا نفقة لا تقبل بينته لان البينة  
الاولى ترجحت بالقضا فلا تبطل بالثانية **س** اذا قرر الزوج لزوجه  
مبلغا من النفق وفي نظير كسوتها عليه في كل سنة ورضيت الزوج  
بذلك وحكم به حاكم فهل لها ان ترجع وتطلب منه كسوة فاش ام لا  
رجوع لها **ج** نعم لها ان ترجع وتطلب كفافها وان حكم بها احكام  
لكن في المستقبل وتحنق فاشا بنا سبها **س** عن رجل مات وترك  
صغارا فقرا هل يجب نفقتهم على غنم الغني وامهم الغني **ج**  
نعم يجب عليها اثلا فاكلا رث وان كانت الام فقيرة فاجتمع على القم  
وكذلك يجب نفقة الاخ الفقير على اخيه الموسر ان كان صغيرا او بالغ  
زنا او اعرج وكذلك نفقة العم الفقير على اولاد اخيه لا غنيا ان كان  
صغيرا او بالغ زنا او اعرج وانتي فقيرة مطلقا صغيرة كانت  
او بالغه ولا يجب نفقة ابن العم وابنة العم على ابن العم ولا على ابنة  
لانه ليس بحرم وكذلك اولاد الاضال والخليلات واولاد العتات  
لانهم لا حرمية بينهم وشرط وجوب نفقة القريب على الاصول والفروع  
ان يكون بينهما قرابة محرمة للتناج بينهما وان يكون من يجب عليه  
النفقة غنيا بملك النصاب الذي يحرم به عليه اخذ الزكاة وان يكون  
من يجب له النفقة فقيرا صغيرا او كان ذكرا كبيرا عاجزا او انتي  
فقيرة مطلقا وان لم تكن بها زانية ولا عجمي لانها عاجزة عن الكسب  
خلقة ولا يجب نفقة المحارم الا اذا اتفق بينهما فلا يجب على الم

موجب النفقة القربة  
لكن لا يجب عليها

نفقة

علم

نفقة اخيه او اخته او محرمه الكافر وان انكر القربا نه غني فالقول بقوله  
يحييه الا ان يقوم البينة انه غني فح فرض عليه النفقة **س** هل يجب نفقة  
اولاد الاولاد على جد ام لا بيه اذا مات ابوهم او غابا وكان حاضر او  
فقيرا او فقرا او اجده غني **ج** نعم يجب على الجد النفقة اذا مات الاب  
وان غاب الاب يوم مر الجدة بالانفاق عليه والرجوع على الاب اذا حضر  
او ايسر فلت والصحيح وجوب النفقة على الجد لان الاب اذا كان فقيرا  
يجعل كالميت كما نص عليه شيخنا في حر وعزاه الى الاختلاف وفي الحائنه  
اذا كان للصغير ام موصرة او جدة موصرة واب محسرا مرتان تنفق على  
الصغير ويكون ذلك دينا على الاب ان لم يكن الاب زنا وان كان زنا  
فلا شيء عليه **س** هل يجب نفقة احد من العصبات على عصبته ام لا  
**ج** لا يجب على العصباء نفقة عصبته غير الوالد والجد فانما تجب النفقة  
على الابن لابييه وحقه وعلى الجد لابنه وابنته واولاد اولاد وحقه على  
ذي الرحم المحرم نفقة ذي الرحم المحرم بشرط ان يكون المنفق عليه فقيرا  
ومن يجب عليه النفقة غنيا بملك ما يساوي نصابا فاضلا عن حوائج  
الاصليه وكسب وذاقت من الانفاق على الاقارب كالحبس من  
الانفاق على الزوجات **س** عن شخص انفق على امراته ثلث شهر لبتة  
ثم بدله ان لا يزوجه او تزوجه اي غيره فهل له الرجوع عليها بما  
انفق في كلا الصورتين واذا كان هذا الرجل يرسل النفقة لها على  
بدجارتها وحجت المرأة وصول وصول ذلك اليها او الاذن له في  
الارسال واقام الرجل بينة شهدت ان اجارته كانت تاحض منه كل يوم  
كذلك ادرها فما الحكم في ذلك **ج** ان شرط في الانفاق الزور عليه  
فلم تزوجه رجوع عليها وان لم يشترط لئلا تنفق عليها الطهر الاصح  
انه لا يرجع ومن المستأنح من اخيه رانه يرجع تزوجه لولا لانه رث

اذا انكر القربا نه غني فالقول بقوله

اذا كان للصغير ام موصرة او جدة موصرة

الغني الذي يجب عليه النفقة

وج



وهذا اذا دفع اليها دراهم لنفقته على نفسها اما اذا اكل معها لابر حرج عليها  
 بشي والقول قولها مع يمينها اذا لم تاذن له في الارسال ولا وصلها بشي  
 واذا اقام بيته على الاقامة قبضت منه ذلك ان كان قاعا في بدالامة  
 اخذ منها والاطالبها به بعد عتقها **كتاب الامانات** **س**  
 اذا قال الرجل ان فعلت كذا او كذا او ان كان كذا فعلى عشرة الاف درهم على  
 سبيل النذر الشرعي للفقراء والمساكين والمصالح المحرمين الشريفين  
 فعلى ذلك هل يطالب به ام لا **ا** ان كان المعلق عليه النذر مما يريد وقوة  
 يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يجبر عليه في القضا لان لا يدخل تحت  
 حكم القاضى وان كان لا يريد وقوة فعله فهو مخير ان يشاء وقابا للمنفذ  
 وان شاء كفر كفارة بيمين **كتاب المحرمات** **س** عن النبي اذا  
 سكر هل يجام لا **ا** اذا شرب الخمر وسكر منه المذهب انه لا يجد واقفي  
 الحسن بن زياد جده قال بعض مشائخنا وما قاله حسن لان السكر  
 حرام في جميع الاديان واذا اعتقده واحرمه آخر تجري عليهم فيها احكام  
 المسلمين من الحد بشربها قلت قال في منية المفتي سكر الذمي من  
 الحرام حد في الاسلام وفي الفتاوى والاولو الجيب لا نجد ذمى لو شرب الخمر لان  
 الشرب مباح له ولو سكر جحد لان السكر حرام في الاديان كلها وهذا في  
 بعض الروايات وذكر الصدر الشهيد انه محد وذكر في بعض المواضع انه لا  
 يجد وان سكر انه يلفظه **س** اذا سرق الذمي اوزني ثم اسلم هل يدبر  
 عنه الحد ام لا **ا** ان ثبت ذلك عليه باقرار او بشهادة المسلمين  
 لا يدبر عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم لا يقام عليه الحد  
 وسقط عنه **كتاب النكاح** **س** عن شيخنا صاحب مع آخر فقال انا اخط  
 هذه البلدة واسافر فقال خصمه عمره الله تعالى وانعسمه مات  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وما افتقرت الدنيا اليه فماذا يجب على هذا

جميع العبد والامانة  
 سبيل فان قاي اخذ وان  
 طوبى به بعد العتق

عليه الله وعنه الحد فقط  
 في اهل الذمة والادوية  
 في اهل الذمة والادوية  
 في اهل الذمة والادوية

وهو ينظر

وهل يقبل توبته ام لا **ا** هذا خطأ من قائله وجهالة بمقدار النبي  
 صلى الله عليه وسلم وهو قريب من الكفر ان لم يكن كفر او يحتاج قائله  
 الى تعذر به بل يبع ليعز جرح عن التكليم بمثل هذا الكلام **س** عن شخص  
 ادعى على شخص يدعى بوجبت تالفه فالتكفير المدعى عن اقامة  
 البينة هل يجب على المدعى بترام لا **ا** انكار المدعى عليه ما ادعى  
 به عليه على تقدير ان تقوم عليه بينة بذلك توبة منه واذا عجز المدعي  
 عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه بشي الا اذا اصدد الكلام على وجه  
 الدعوى عند حاكم شرعي اما اذا اصدد على وجه السب والانتقاص  
 فانه يعز ر على حسب ما يليق به **س** عن الزنديق من هو **ا**  
 الزنديق هو من يقول ببقاء الدهر اي لا يدفن بالآخرة ولا بالخالق  
 ويعتقد ان الاموال والحزم مشتركة وقال في مكان اخر هو من لا يعترف  
 الها ولا بعنا ولا حرمة شئ من الاشياء وفي قبول توبته روايتا  
 والذي رجح عدم قبول توبته **س** عن شخص سرق قال في العشر  
 الاواخر من رمضان لعن الله هذه الليالي المباركة ماذا ابرزت  
 عليه **ا** بعز ر تعز براسد بدا بليغا لانه استهان ما عظم  
 الله تعالى **س** عن اسير سبلا والافرنج تعرض افسد بحله ولطمه  
 وصكه وضربه بالزربون برجله وغتته ما لثم ان الله تعالى  
 اسره وحضر الى دار الاسلام ووجد خريجه الا فرنجي بها فادعى  
 عليه واقام بينة عليه بذلك فماذا يجب عليه **ا** ما فعله  
 الخريج بالما سور في دار الحرب من اخذ مال وضرب ثم دخل دار الاسلام  
 ودخل الحرب ما ان الايمان عليه في عني ما فعله بالما سور **س** عن ذي  
 صبي مجبر اسلم وهو سكران هل يصح اسلامه ام لا **ا** يصح

على معرفة الزنديق



كالبايع السكّان لكن اذا زال سكّهما وعادا الى دينهما جبران الى  
 العود الى الاسلام بالحس والضرب ولا يقتل **س**ل عن اهل  
 الذمة اذا امر عليهم القاضي والشرفا ووقف على حانوتهم حاله  
 البيع والشرا هل يلزمهم القيام ام لا **اجاب** ان فعل ذلك اهل الذمة  
 فحق لكن لا يلزمون به ولا يعزرون على تركه اذا لم يكن مشروطا  
 عليهم **س**ل عن ذي اسلم وله ابن جنون هل يتبعه الابن ام  
 لا **اجاب** نعم يتبعه الابن اذا بلغ جونا واما اذا بلغ عاقل فاسلم  
 ابوه بعد جنونه فكذلك في الظاهر لانه وليه وعاقبته وان انقطع  
 ولاية الاب عنه ببلوغه لكن تعود الولاية اليه بعد جنونه هنا هو  
 المذهب فيصير تبعه في الدين **س**ل عن البحر المملح هل هو من  
 دار الحرب او من دار الاسلام **اجاب** ليس هو من دار احد الفريقين  
 لانه لا يفر لاحد عليه **س**ل عن رجل له رقيقة مسلمة اشترى الكفار  
 ثم قد اهاها امام مجال من الكفا واعتقها وتزوجت بولاية الشرع  
 الشريف فهل يسبها استرقاها بعد ذلك وهل بنفسه نكاحها  
 ام لا **اجاب** ان اشترىها الامام من الكفار لنفسه فالشراء والتزوج  
 بها بعد اعتاقها صحيح لانه ملكها بالشراء منهم هذا اذا اشترىها  
 بعد ان اسروها واحرزوها بدارهم لانهم ملكوها وزالت عن ملك  
 سيدها **س**ل عن نصراني حصل له جمل في عقله بسبب عشق او  
 غيرة لكنه سبب خضر الحجاب عما يسال عنه ويفهم الخطاب فاسلم وحصل  
 له سرور بذلك وكل وقت بدمج الاسلام ويلزم دين النصرانية  
 هل يصح اسلامه ام لا **اجاب** هذا محتمل فيصح اسلامه ولا يقتل  
 وهو عند ان رجح ويجبر على العود الى الاسلام **س**ل عن اسيرين

وهو الذي يذبح اسلامه  
 الجنون الذي يذبح اسلامه

اذن

اذا نأخذها الصلابة ان شتر به من الافدح الذي باسره فاشتراهم  
 ان الاذن شجب وهرب من الافدح بعد الشرا وقبل نقد النمن فالزم  
 الافدح المشتري بالنمن واخذ منه في بلادهم فهل يلزم الاذن ان  
 لا **اجاب** ان فكه الكافر من اسره وسلمه للمشتري ثم هرب بعد ذلك شجب  
 الاذن والنمن والا فله شجب الكافر لانه لم يسلم المبيع للمشتري ولا للمشتري  
 على الاذن لانه لم يتخلصه **س**ل هل يجوز للمشتري لاهل الذمة ان  
 يعلوا بناه ام على بناء المسلمين او يسكنوا او ارا عالة البنايين الجيران  
 المسلمين **اجاب** لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون ان يسكنوا  
 محلات المسلمين ويوفرون بالاعتزال في مساكن منفردة عن المسلمين  
 قلت وفي الذخيرة عن شمس الامنة الحلواني انه قيد بما اذا كانوا  
 قليلين ما اذا كثروا بحيث تعطل بسبب سكنائهم بعض المسلمين او  
 تغلبوا بمنعون عن السكنى فيما بين المسلمين ويوفرون ان يسكنوا  
 ناحية ليس فيها المسلمون وهو محفوظ عن ابي يوسف كما في البحر **س**ل  
 اذا قال ذمي انا مسلم او ان فعلت كذا انا مسلم ثم فعله وتلفظ  
 بالشهادتين لا غير هل يصير مسلما **اجاب** لا يحكم باسلامه في شيء  
 ذلك كذا الفتى به علماءنا والذي افيق به انه اذا تلفظ بالشهادتين  
 يحكم باسلامه وان لم يتبرأ عن دينه الذي كان عليه لان التلفظ بهما  
 صار علامة على الاسلام فيحكم باسلامه واذا رجح الى ما كان عليه يقتل  
 الا ان يعود الى الاسلام فيترك **س**ل عن الذي يذبح ابني دار عالة  
 بين دور المسلمين وجعل لها طاقا وسبا يسكنون على جيرانه  
 هل يمكن من ذلك ان اهل الذمة في المعاملة كالمسلمين ما جاز  
 للمسلم ان يفعل في ملكه جاز له وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع  
 عن تعلبة بناءه اذا حصل ضرر لجار من منع صنوه او منع هوى



هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج للقاضي  
أن يمنع أهل الذمة أن يسكنوا من المسلمين بل يسكنون منعهم عن  
المسلمين وهو الذي أفتى به أنا **مسألة** هل يجوز لليهود والنصارى  
أن يتخذوا بيوتا يجمعون فيه ويقسمون إذا كانوا في بلد ليس  
فيها بيعة ولا كنيسة أم لا **الجواب** أنهم منعون من إحداث بيوت يجمعون  
فيها لئلا تكون **مسألة** عن أهل الذمة إذا تظاهروا ببيع الخمر في بلاد المسلمين  
للمسلمين وغيرهم هل يجوز إراقتها وماذا يجب عليهم **الجواب** يمنعون  
من إظهار ذلك في بلاد المسلمين التي تقام فيها أحد وادوا لجماعات  
فإن لم يمنعوا ورأى الحاكم تعذيبهم بإراقتها فعل **مسألة** ما معنى قولهم  
واختلاف الدارين حقيقة أو حكما **الجواب** صورته أن يموت شخص  
وفي دار الإسلام وله ابن في دار الحرب وهو من أهلها فقيم بها  
فهذه الأبرت باباه لأن دارهما مختلفة حقيقة فلو فرضنا أن الابن  
جاء إلى دار الإسلام بآمان غير قاصد الإقامة بها فمات بوح في هذه  
المدن التي استأجر فيها الابن لأبرته أيضا من أبيه شيئا لأن داره  
دار الحرب حكما وكذا لو مات الابن لأبرته عند أبيه شيئا لأن أبيه  
ليس من أهل الدار حكما وإن كان فيه حقيقة لاندفع قصد الرجوع إلى  
دار الحرب **مسألة** عن صيغة السلم فادعى ابوح النصراني زعمه خمس  
سنتين وأنه جاز في القول لمن أوامره يقول صاحب الجمع ويصح  
إسلام الصبي العاقل **الجواب** يعرض على أهل خبره ويرجع إليهم فيه  
والمراد بالصبي العاقل المميز وهو من بلغ سبع سنين فما فوقها لا ينعى  
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الإسلام على صبي الله  
عنه وهو ابن سبع سنين فخطبه إليه **قلت** وذكر الطرسوني  
أن قول الصبي بنا الإسلام الصبي الذي يعقل والعاقلة هل هو مقدر

هذا العقل

هذا العقل بنية من العزم لا لم أر أحدا قد روى عنه وإنما الذي ذكره  
فيه ما نقله الشيخ جلال الدين الجبازي في الحاشية فقال قوله الصبي  
الذي يعقل أن يعرف أن الإسلام سبب النجاة ويميز الجيئة من الطيب  
والكلون المركة أقال في جامع الشرح في الإسلام صهي هذه عبارة  
**أقول** وإنما لم يقدر روح بنية الكفاية بما ذكره في باب الخصائص  
من أن المميز من بلغ من العمر سبعا فصاعدا **كتاب الشركة**  
**مسألة** شريك في دار تهمة وسقط بعضها فطلب أحدهما منه  
التفويض وأبى الآخر **الجواب** الانقضاء إن كان قسمتها بأن لم يجز إلى  
كسر وشق قسم بطلب أحدهما ويجوز المحتسب وما يحتاج إلى كسر لا يقسم  
إلا بالتراضي والجدد القائمة لا تهدم إلا بالتراضي **مسألة** عن شريك  
في بستان ولهما فيه دواب تحمل في البستان ففادى أحد الشريكين  
والبستان يحتاج إلى صرف على الدواب والرجال والابتلع الزرع  
والدواب ولم يكن الشريك في الشركة في الصرف على حصته ونصيبه  
**الجواب** يدفع الأمر إلى الحاكم ليعاقل في الصرف ليرجع على شريكه إذا  
حضر **مسألة** عن هذا الشريك إذا امتنع من الصرف على هذا البستان  
لقصد الضرر بشريكه وخرب البستان بموت الشريك من عدم السقي  
وضعف الدواب من عدم العلف وغير ذلك فهل يجبره القاضي  
على ذلك الصرف أم على بيع نصيبه أم لا يلزمه شيء **الجواب** لو امتنع  
عن الانفاق على الدواب يجبره القاضي على الانفاق عليها أو البيع  
وأما الشريك فإن كانت الشركة شراكة جبره على القسمة **مسألة**  
عن الشريك إذا خلط مال الشركة بمال أحد بغير إذن شريكه والمضارب  
بغير إذن رب المال وهلك المال هل يضمن الشريك أو رب المال  
إذا قال الشريك عمل فيه بواحد فخلط مال الشركة أو المضارب بواحد أو بال



غيره لا يكون متغيرا بالخلط واذا هلك لم يضمنه وان لم يقبل له ذلك  
 يكون متغيرا بالخلط فيضمنه مطلقا هلك لم لا واذا اختلفا في  
 الاذن فالقول قول المالك الا ان يقيم الخربينة على الاذن **سئل**  
 عن ارض مشتركة بين جماعة شائعة غير مقسومة فبني احد الشركاء  
 فيها بناء وبنيها فزارع الباقرن فما الحكم فيه **اجاب** اذا لم يجزوا  
 ما فعل بقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بنى فيه وغرس بقى وان  
 لم يقع فيما بنى فيه بل في نصيب الشريك فلع وضمن ما نقصت الارض  
 بذلك **سئل** هل للشريك ان يفسخ عقد الشركة من غير علم الآخر  
**سئل** اذا ادعى احد الشركاء على الآخر او ربه المال على العامل  
 في مال المضاربة بغير خيانة وطلب بمسئله ان يداخنة في شئ وانما اذا  
 اداه الامانة هل يلزمه ام لا **اجاب** اذا ادعى عليه خيانة في قدر  
 معلوم وانكر حلف عليه فان حلف براء وان نكل ثبت ما ادعاه  
 وان لم يضمن مقدارا فذلك الحكم لكن ان نكل عن اليمين يلزمه ان يبين  
 مقدار ما خا من فيه والقول قوله في مقدار مع يمينه لان تكليفه كالأمر  
 بشئ مجهول والبيان في مقدار ان الى المقدم مع يمينه الا ان يقيم حصه  
 بينة على الاكثر **سئل** اذا اشترى احد الشركاء بغير علم الباقرين  
 من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه خاصة فهل يقبل قوله ام لا  
**اجاب** ان كانت شركة عنان وله بينة تشهد انه عند العقد  
 صرح بالشراء لنفسه خصوصا فالشراء له وان لم تكن له بينة فان  
 نقد من مال الشركة فالشراء على الشركة **سئل** عن جماعة مشتركة في  
 في فرس باع احد حصته للجنب وسلك الفرس للشركاء غير اذن  
 بقبضته شركاءه فهل كانت اعدى **اجاب** الشركاء بخبر وان شاء واضمح  
 الشريك وان شاء واضمح المسمى المشتري منه **سئل** عن شركاء طلب

في غيبة شريكه ام لا **اجاب**  
 ليس لاحد للشركاء ان  
 يفسخ الشركة

شريكه او من العامل في مال المضاربة حساب ما باعه واصرفه فقال لا اعلم  
 حسابا وانما بعث واصرفت وبعث هذا القدر هل يلزم بعمل محاسبته  
**اجاب** القول قول الشريك والمضارب في فقد الزم ولا يخسر ان  
 منع يمينه ولا يلزمه ان يذكر الا من فصله والقول قوله في النصيب  
 والرد الى الشريك لا **سئل** عن شركاء في دار سكنها احد  
 مدة طويلة فطلب شريكه ان يسكنها مدة مثله فابى الساكن فهل يجزى  
 الاسكان ام على دفع اجرة لما سكن ام لا **اجاب** لا يلزم شئ لما مضى  
 اجرة ولا يلزمه ان يمكنه ان يسكن بقدر حاجته لكن ان طلب  
 المهاجرة في المستقبل فله ذلك الا ان يطلب شركة قسمة الدار فيقدم  
 على طلب المهاجرة **سئل** عنهما اذا تباها في السكنى ونظر احدهما  
 على شركته ان يسكنها بنفسه ولا يسكنها احدا ولا يجوز لها هل يصح  
 هذا الشرط ام لا **اجاب** اذا اتفقا على المهاجرة فله ان يسكنها بنفسه  
 وان يسكن غيره ولا يصح ما شرطه عليه اذا لم يكن بالسكن ضرر وهن البناء  
 كالحدا والقصار والدقاق واذا اراد احدهما الرجوع عن المهاجرة  
 الى قسمة الدار يحجب لذلك **سئل** **الوقف** **سئل** عن شخص  
 وقف ارضا شافعا ووقفها نصفين وان كانا او ارباعا على جهات ثم  
 حصل بين مسأحة في الوقف مخاصمة فطلبوا القسمة وهذه الارض مما يمكن  
 قسمتها فهل تقسم ام لا **اجاب** ليس لهم ان يقسموا العين الموقوفة  
 لان القسمة انما تكون في الملك المشترك ولا الملك الموقوف عليهم هذه اهل  
 المذهب وبعضهم يجوز ذلك **سئل** هل يجوز وقف العين الموقوفة  
 او المستأجرة **اجاب** نعم يجوز وقفها فاذا افترقا او انقضت  
 مدة الاجارة لا يجوز له بيعها **سئل** عن الواقف اذا حجما وقفه  
 قبل الحكم يلزم الوقف ثم وقفه ثانيا على جهة اخرى وحكم قاض بضمه الرجوع





وبصحة الوقف الثاني ولزومه على مقتضى مذهب الامام ابي حنيفة رحمه الله  
 قبل بصر هذا الثاني لم لا **اجاب** اذا اوجع الواقف عاوقه قبل اكل  
 بلزومه مذهب ابي حنيفة انه يحكي لكن الفتوى على خلاف قوله في الوقف  
 وان يلزم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا قضى بصحة الرجوع قاض  
 حنفى صحيح ونفذ فاذا اوقفه نائبا على جهة اخرى وحكم به حاكم صحيح  
 ولزم وصار الوقف هو الثاني لانه لا يدرك حكم الحاكم **سئل** عن رجل  
 له عفار واراض وقف نصفها شاشا عاظم توفي فاراد اولاده الموقوف  
 عليهم قسمة ذلك وهو ما يحتمل القسمة فهل يحبسهم الحاكم الى ذلك ويقسم  
 ذلك ويغزى الوقف من الملك ويحكم بصحتها ام لا **اجاب** نعم يجوز  
 القسمة ويغزى الوقف من الملك ويحكم بصحتها ويجوز للورثة بيع ما صار  
 لهم بالقسمة واذا قسم بينهم من هر عالم بالقسمة ان شاءا عين جهة الوقف  
 وجهة الملك بقوله والا لو اني ان اقرع بين الجهتين نفيًا للتمتع عن نفسه  
**سئل** عن مسألة استبدال الوقف وما صورته وهل هو على قول ابي حنيفة  
 او على قول اصحابه **اجاب** الاستبدال اذا يقين بان كان الموقوف عليه  
 لا ينتفع به ويحمد من يرغب فيه ويعطى بدل ارض او دار الهارب بعد  
 نفعه على جهة الوقف فالاستبدال في هذه الصورة قول ابي يوسف ومحمد  
 رحمه الله تعالى وان كان للموقف ربع ولكن يرغب في استبداله شخص ان  
 اعطى مكانه بدل اكثر ربعا منه في موضع احسن من صنع الوقف جاز عند القائلين  
 ابي يوسف والعمل عليه والافلا يجوز **قلت** وفي بعض نسخ هذه الفتاوى  
 والفتوى عليه بدل قوله والعمل عليه **سئل** عن شخص وقف عقارا  
 وشطرا ان لا يوجر اكثر من سنة فحصل في الوقف خرب كثير واجتمع الى  
 لهارة نحو ثلاثين سنة كعارته فهل يصح ذلك **اجاب** او لم يحصل  
 عمارة الوقف لا بد من برفع الامر الى الحاكم ليفعل ذلك فاذا فعله الحاكم

في الوقف والعتبة الى عارته ما لا يمتنع

صح **قلت** وفي جوامع الفتاوى رجل اجر ضيعة ثلاثين سنة وكتب  
 في الصك انه اجر سنتين عقده اكل عقده عقبة الاخر والضبعة وقف  
 فانه لا يصح هذه الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في النوا  
 اختلاف المشايخ في قول الهندي واخي واختيار الفقهاء ابي القاسم انه لا  
 تصح هذه الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى قال **سئل** عن رجل  
 مثل ذلك ان شاء الله تعالى وهذه المخالف لما افنى به صاحب  
 الفتاوى الا ان يجعل على ما اذا لم تدع الحاجة اليه فيحصل التوفيق  
 والله اعلم **سئل** عن وقف مذهب ولم يكن له شيء يعم منه ولا  
 امكن اجارته ونعميره فهل يتابع انقاضه من حجر وطوب وخشب  
**اجاب** اذا كان الامر كذلك صح بيعه بما امر الحاكم ويستري بمنه  
 وقف مكانه فان لم يكن رده الى ذرية الواقف ان وجدوا والا  
 يصر الى الفقرا **سئل** اذا وقف الذمي وقفا على الكنيسته والبيعة  
 هل يجوز ام لا **اجاب** الوقف باطل وكوز بيعه ويورثه غيره  
 وكذا ان وقفه على الرهبان والفسيس وان وقف على فقرا النصارى  
 جاز **سئل** عن شخص وقف عقارا ولم يعين الناظر فلن يكون الناظر  
 هل يكون المستحق الوقف ام الحاكم **اجاب** اذا مات عن غير وصية  
 فالناظر الحاكم وان مات عن وصية في تركته فالوصي متكلم في وقفه  
**سئل** عن مستحق في وقف ادعى على احد شركا به استحقاق  
 شيء من الوقف فانكروا واخفى مكتوب الوقف والمستحقون فادعوا  
 على وقفهم فهل يلزم من دعوى وقف احد ادعى عليه به وان نكل هل  
 يحكم عليه الحاكم بما ادعى عليه به **اجاب** انه اذا ادعى عليه انه  
 مستحق حصدا را حيا شرطه الواقف وانكرت البيعة ان قام بينة  
 عمل بها وان لم يكن له بينة يعمل بما تقدم له من السنية فان لم يتقدم

زل

اذا دعاه على جهة الى الاجارة الطويلة

اذا مات ولم يعين لوقف باقرا



فله تخلف شركاء من حلف برء من دعواه ومن نكل على نكوله في حقه فقط  
ولا يعمل في حق غيره من بعد **مسألة** اذا وقف الراهن العيني المهره هل  
يصح هذا الوقف **لا اجاب** نعم اذا افترقه فهو وقف صحيح وان لم يفرقه  
فهو باق على الرهنه وليس له ان يبيعه **مسألة** عن شخص وقف وقفا  
على شخص معين ثم من بعد يكون وقفا على الفقراء والمساكين يبدان ذلك  
باقارب الواقف المذكور فهل تنفذ الاقارب بجميع ريع الوقف بمقتضى هذه  
العبارة وتقدم على الفقراء والمساكين ام **لا اجاب** اذا وقف على الفقراء  
لكن قال يبدان بالاقارب فيصرف اولاً الى اقاربه فما فضل صرف الى الفقراء  
والمساكين ولا يشترط اعطاء اقاربه كفايتهم بل يصرف لما نظر اليهم  
شيلاً لان الوقف لم يشترط كفايتهم **مسألة** عن شخص اشترى من آخر  
داراً وثبت بالبيعة الشرعية ان البائع لم يزل حاله كالحاضر المداير المبيعة  
للحسين البيعة ثم ان المشتري وقف الدار وحكم به حاكم ثم بعد ذلك اقام  
البائع بيعة شرعية بداره وقفها قبل صدور البيع من غير حكم فهل يسمع  
هذه البيعة ام الوقف المحكوم به هو الصحيح **اجاب** اذا باع داراً ثم اشترى  
ان وقفها قبل صدور البيع او وقفها بغيره اخلف فيه قبل الاستماع فغرد  
ولا يبيته لانه متناقض في دعواه لان بيعه دليل على انها ملكه وليبيعها  
ودعواه الوقف عند او من غير تناقض وقبل يسمع البيعة لان الوقف  
حق له مما فلا تشترط فيه الدعوى فتسمع البيعة لانها بيعة حرة  
**قلت** وفي الخلل فيه وان لم تصح الدعوى هو المختار وفي شرع الكفر  
لأنه يلزم ان عدم القبول اصبوب واحوط فليسا حل عند الدعوى **مسألة**  
هل يجوز وقف البناء والغرس في الارض ام **لا اجاب** الفتوى على  
صحة ذلك **قلت** ذكر في القنس ان وقف البناء لا يجوز ثم روي في اللث  
وقال يجوز تبعاً وبه يفتي انتهى لكن ظاهر ما افنى به الشيخ رحمه الله تعالى

على حكم وقف الراهن

في داره ثم اشترى وقفه

الفتوى

ان الفتوى على صحة وقف البناء في الارض مطلقاً ولم اظفر بما ذكره الشيخ  
رحمه الله تعالى من ان الفتوى عليه **مسألة** اذا استاجر شخص داراً  
وقفها من موجد شرعي ثم انزعه منها بيعة العاديه وغير معاملتها  
وجعلها طاحوناً وفرنّاً او غير ذلك فهل يلزم المستاجر هدمها  
ببناء واعادة العن الموقوف كما كانت ام **لا اجاب** ينظر القاضي  
في ذلك ان كان ما غيرها اليه انفع لجهة الوقف والشرع يباح له هدمها  
ويبنى ما عظم لجهة الوقف وهو متبرع بما انفع في العماره ولا يجب له  
من الحرة وان لم يكن انفع لجهة الوقف ولا اكثر ريعاً الزم هدم ما ضاع  
واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تخريره بما يليق بحاله  
**مسألة** عن رجل وقف وقفاً على جهات ولم يحكم به حاكم ثم رجع وقف  
تلك الجهات غير الاولى وحكم به بغير حكم هل يصح ام **لا اجاب** مذهب الامام  
ان الوقف لا يلزم الا بالحكم او بتطبيقه بموته ثم يموت قبل ان يرجع عما  
وقفه فعلى هذا يبطل الوقف الاول ويصح الثاني لكن الفتوى في  
الوقف على قولها انه لا يشترط لزوم شيء مما شرطه ابو حنيفة رحمه  
الله تعالى فعلى هذا الوقف هو الاول وما فعله ثانياً لا اعتبار به  
الا ان يكون شرط في وقفه الاول ان له ان يغيره متى شاء لما سألنا لهما  
والمصارف غير الاول فيصح ذلك منه **قلت** قد تقدم البيعة في هدم  
الدار رحمه الله تعالى في نحو هذا الجواب ان الوقف الثاني هو المعتبر لان  
حكم الحاكم مع نص ربه في الجوابين بان الفتوى على قولها وفيه كلام  
لان قولها اذا كان هو المفتي به فهو المذهب فتعين اخذ به افتراء  
وقضا ولا ينفذ القضاء بخلافه من المقلد لان السلطان انما اولاه حكم  
بمذهب ابي حنيفة نقلاً فلا يملك المخالفه فيكون معزولاً بالاتباع  
الى ذلك الحكم كما عرفت الحال في شرح الهداية وفي تصحيح العلامة قاسم

استاجر داراً ووقفها

يبيعها لآخر بالمعنى



ان الحكم والفتيا بما هو مرجح خلافا لاجماع **مسألة** عن مستحق الوفاء  
 لو وقف عليه بوناظره أجره بدون اجرة المثل هل يبيع ذلك المثل **الجواب**  
 لا يجوز اجماع الوقف بدون اجرة المثل وان كان هو المستحق للمسا  
 يحصل بدون الضرر للوقف بالاجرة **مسألة** عن مستحق حصة في  
 وقف عليه وبوناظره عليها اجرة واحدة طوالة وقبض اجرتها ثم مات  
 في أثناء المدع واشتغل الوقف بالغير هل ينفسخ الاجارة **الجواب**  
 لا ينفسخ كموثاق المورث وان كان هو المستحق بانفراد **مسألة**  
 عن جماعة مستحقين وقفا اجرة واحدة نحو خمسة سنة وضمنوا ادر  
 بعضهم بعضا وقبضوا الاجرة فمحلها فعم المستاجر وانشاء في  
 الوقف زبانا وقت كثره ثم ان الاجارة فسخت بانتقال الوقف  
 فاطر الى ناظر فما الحكم في البناء المستحق هل يلزم المستجير عدمه  
 ام يلزم المورثون بقبضه ام لا **الجواب** المستحقون ليس  
 ان يوجروا الا ان شرط لهم الواقف ذلك او ياذن لهم من له ولاية  
 الاجارة من ناظره وقاض واذا اجروا بولاية فليس لهم ان يوجروا  
 هذه المدع الطعنة الا ان يكون الواقف اطلق لهم ذلك فهي اجارة فكل  
 نفسخ ويجب على المستاجر اجرة المثل ما انتفع فيه من المدع الا ان حكمها  
 يرى جوازها بصحة ما فحينئذ يجوز ولا ينفسخ بموت احد المتعاقدين  
 وان بقى للمستحق واذا لم تنفسخ تبقى المضي المدع فاذا مضت المدع  
 تبقى مع المستاجر اجرة مثلها الا ان تكون المصلحة في غير ذلك فحينئذ  
 يورث الباقي برفق ببناءه اذا وجد من يستاجرها بالكره مما يدفع الباقي واذا  
 مات المستاجر في أثناء المدع تنفسخ اجارته وترجع ورثته بما تحمل  
 من الاجرة لما بقي من المدع على القابضين او على من ضمن له ربحه الاجارة  
 وان ستمر واقعه الانقضاء بالبيع المستاجر فعليه اجرة المثل الى

مسألة اجارة الوقف بدون اجرة المثل

مسألة لا ينفسخ بغير انشاء وان كان هو المستحق بانفراد

من بطن الى بطن

وقت الفسخ **مسألة** عن شخص وقف عقارات وورثها وورثه عشر  
 سنين هل يبيع في جميع المدع او يقسم في ثلاث سنين وينظر في الباقي  
**الجواب** اجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين ان كان رضا والكره من سنة  
 ان كان زارا لا يجوز وتنفسخ اذا لم يشترط الواقف شيئا او اذا اشترط  
 شرط يتبع ولا يزد عليه الا لغيره ولا بد منها والعقد اذا فسد بفسد  
 فسد جميعه فينفسخ العقد في جميع المدع **مسألة** عن ارض مشتركة  
 بين اثنين فباعوا وقف كل منهما نصيبه على جهة ثم تنازعا وطلب  
 القسم هل يجازيان الى ذلك ام لا **الجواب** اذا حكم الحاكم ببيع هذه الوقف  
 وطلب احد الشريكين القسم صح طلبه ولا يجب له ما طلبه **كتاب**  
**البيع** **مسألة** اذا اشترى شخص مكيلا او حوزا فاحضر البائع القبا  
 ووزن البضاعة بحضور المشتري وتسلمها المشتري ثم ادعى انها ناقصة  
 فهل يبيع دعواه **الجواب** اذا لم يقر المشتري انه قبض جميع البضاعة او انه  
 استوفى جميع ما وقع عليه العقد فالقول قوله في مقدار ما قبضه مع يمينه ولا  
 يسمع قول البائع وحده الا ان يشهد معه اخره انه قبض جميع العقود عليه  
 وهو كذا وكذا **مسألة** عن رجل سلم رجل مكيلا فاشترى حوزا السلم فم  
 طالبه فادعى عند الحاكم انه اقر قبض راس المال السلم ولم يقبضه وان كان  
 كاذبا في اقراره **الجواب** كلف راس السلم ان يقر كاذبا في اقراره ان اراد  
 تخليفه فان خلف استحق المسلم فيه وان بطل راس السلم اليه بما اقر به كما تقدم  
 انه المضي به **قلت** الظاهر ان قوله كما تقدم انه المضي به ليس بمكلام  
 المحب بل كلام قلبي الجامع لغيره كما لا يخفى **مسألة** هل يجوز بيع منقول  
 من الذهب بغير نظر من القلوس نيته ام لا **الجواب** انه لا يجوز بيع القلوس  
 الا بالربح بها وفضه لان علمها فانصرف اعلم انه لا يجوز اسلام موزون في  
 موزون الا اذا كان الموزون المسلم فيه مبيعا كزعفران وعسبر والقلوس

مسألة العقد اذا فسد بفسد

لا يسمع قول البائع وحده

مسألة لا يجوز اسلام موزون بموزون  
 الا اذا كان مبيعا



ليست من البيعات بل صارت ثامنا **مسألة** عن البائع هل يفسد المشتري على  
 الثمن وان كان البيع في بدع **اجاب** نعم لا يفسد على الثمن وان كان البيع في  
 بدع كالمزاجين الذين ابرأوا وان كان الرهن في بدع **مسألة** عن شخص  
 اشترى من اخر جبره ما يملكه من نفود وبيضاغ وغير ذلك فهل يصح ذلك  
 ام لا **اجاب** ان علم المشتري جبره ما يملكه البائع صحح البيع ولا يصح جعل  
 البائع بمقدار **قلت** قال في التلويح ولو قال جبر ما يملكه بعتني  
 فلان قال البيع فاسد لان فيه جهالة وانه يمنع تمام التملك والبيع بغيره  
 من غير ثمن فيكون فاسدا انتهى فيجعل كلامه التلويح على ما اذا لم يكن المشتري  
 عالما بالمشتري فيحصل التوفيق لكن بشرط فاضل فان قصدت البائع المشتري  
 انه يعلم جميع ذلك حيث قال رجل قال بعت منك نصيبي في هذه الدار بكذا  
 اذا علم المشتري نصيبه من الدار وان لم يعلم به البائع لكن بشرط قصدت  
 البائع فيما يقول فان لم يعلم المشتري نصيبه لا يجوز في قول البائع وفيه  
 علم البائع بذلك او لم يعلم المشتري **مسألة** عن رجل اشترى ثوبا واقر برونه  
 عند الشهود ثم بعد فقهه اعطى ان لم يكن رآه واراد رد **اجاب** اذا  
 ادعى المشتري بعد اقراره برونه البيع ورويته يجوز وكذا به البائع حلف البائع  
 ان اقراره بذلك كان بعد الروية والمعرفة به فان حلف لم يلتفت الى انكار  
 المشتري وان كان فله المشتري الرد **مسألة** عن رجل اشترى جميع ما في هذه البيت  
 المفقول هل يصح ام لا **اجاب** البيع جائز لان جهالة برونه فلا يمنع صحة  
 البيع والمشتري انما اذا اراد في البيت ان يشاء رضى وان تناهى رد ولا  
 خيار للبائع **قلت** هنا خمس مسائل احدها هذه الثابتة البرهنة  
 الثالثة الدار الرابعة الصنف وفي الخامسة الجواز وكل واحد على وجه  
 علم المشتري بما في هذه الواضحة ولم يعلم ان علم جاز في الكل وان لم يعلم في البرهنة  
 والدار لا يجوز وفي البائع جاز في خلاصة الفنا **مسألة** عن شخص

لا يصح جعل البائع مقدرا للبيع

المشاء

اشترى من اخر دارا ببلد وهما ببلد اخرى وبين البلد من مسافة يومين  
 ولم يقصدها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التخلية ان شرطه لبتسليمه  
 فهل يصح ذلك وتكون التخلية كالتسليم ام لا **اجاب** اذا لم تكن الدار  
 بحضرتها وقال البائع سلمتها لك وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك  
 قبضا ما لم تكن الدار قريبة منهما بحيث بقدر المشتري على الدخول فيها والاعلان  
 فحينئذ يصير قابضا وفي مسائلنا عالم شخص مدعى ثمن من الذهبات اليها  
 والدخول فيها لم يكن قابضا **مسألة** عن شخص اشترى من اخر فسادا ذكر  
 البائع انها من نسل فرس فلان فرس مشهور بالجوهر ثم تبين كذب  
 المشتري الرد **اجاب** اذا اشترى اهابنا على ما وصف له ثمن لو لم  
 يعرفها بهذه الصنفه لا يشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين  
 فاحسن وهي لا تساوي ما اشترى اهابنا من الثمن له الرد اذا تبين بخلاف ذلك  
**مسألة** عن رجل اشترى من اخر ثوبا فطبخ وزرعه فلم يثبت فادعى المشتري  
 انه كان مبيعا ما اذا يلزم البائع **اجاب** اذا ثبت انه كان مبيعا رجع  
 بنقصان العيب **مسألة** عن شخص اشترى من شخص سبعة قال البائع  
 ان زيدا اعطاني فيها الفها فاصبحت ابيعها له فاشترى اهابنا على  
 هذا الاخبار ثم تبين ان زيدا لم يذفع فيها الف فهل المشتري ان خيار  
**اجاب** اذا اشترى ثمن فيه عيب فاحسن وكان البائع غرا بانه اعطى  
 فيها كذا فاشترى اهابنا على اخباره ثم تبين له العيب فاحسن له الرد  
 راما اذا كان ما اخبر به هو قيمتها فليس له الرد ولين تبين كذا البائع فيها  
 اخبر به **مسألة** عن شخص اشترى من اخر دارا وعمرها فادعى فيها بناء  
 وكذا كسفتة وعمرها ثم ظهر ان البائع كان يقدم له فيها بيع **اجاب**  
 اذا تبين ان البائع باع ملك الغير بيمين شرعية فان لم يرض المشتري بهذا  
 البيع وكلفا المشتري نقض ما فعل رجع المشتري على البائع بالثمن وما نقص

في مدخلها

اذا كان البائع يملك الدار  
 ونقصه البائع فاشترى اهابنا



البناء والفرس بالفتح **س** هل يجوز بيع قصب السكر وهو قائم  
 على اصوله معطى في قشره بعد وصوله لتمامه **اجاب** نعم يجوز البيع  
 وله الخيار اذا رآه بازالته قشره ان شاء اخذه وان شاء رده فان قطع  
 شيئا منه من الارض بطل خياره **س** هل يجوز بيع زراعتين قبل  
 ان يدرى وبصير احدهما من الزيت وهل يجوز بيع العنبر والبصل  
 في قشرهما **اجاب** لا يجوز بيع الاول قبل الدرس كما لا يجوز بيع حب القطن  
 في قطنه ولا بيع زراعتين في البطنين وكوز من العنبر والبصل في قشرهما  
 ولا خيار له كما يجوز بيع الحنطة في سبيلها والباقي في قشرها **س** عن  
 شخص باع عبثا ثم حضر شخص فادعى حصته في العين فصدقه البائع ان  
 المدعى له حصته في البيع الا بينه وبينه **س** هل يجوز بيع الحنطة الغائبة  
 في الارض كالقطن والبصل والجوز والقلع **اجاب** نعم يصح البيع  
 واذا قلنا بالبائع فقلت شري خيار **س** عن شخص له معصرة سكر فاشترى  
 من شخص قصباً قائماً على اصوله فراه في قشره **س** هل يملك به ثم انه امر رجال  
 المعصرة بكسر القصب واحضارهم للمعصرة ففعلوا وعصر وامسك سكر  
 فحضر المشتري يوم ما فرائ القصب مسوسا معبياً فهل له الرجوع بهذا العيب **اجاب**  
 فعل خرابه المشتري في البيع كفعله بنفسه وفي شري شيئا بفساد  
 في الارض وقلة ليس له رده بعد ذلك بخيار الرجوع لانه دخله بغير فعله  
 لكن له رده بخيار العيب فاذا تصرف في بعضه باكله واستهلكه لم اطلع  
 على العيب فله الرجوع الى ما لم يملك ان يملك ان يملك ان يملك ان يملك  
 فيه ولا ان يرد الباقي والغتوى على قولهما انه يرجع بنقصان العيب فيما نظر  
 فيه وفيما بقي وان باع بعضه ثم اطلع على عيب لا يرجع بشي انفا  
**قلت** الاصل في جنس هذه المسائل كما ذكره المحققون ان الرجوع  
 انفع بفعل مضمون من المشتري كالفعل والتملك من غير امتنع

هل يقبل قوله **ب** لا  
 قول البائع

الرجوع

الرجوع بالنقصان وصلى امتنع لا من جهة او من جهة بفعل غير مضمون  
 كالملاك باقة سجاويرة او اشقر او زرافة مانعة من الرجوع  
 والاعتاق وتوابعه كالقيد والارسل ولا يمنع من الرجوع  
 بالنقصان انتهى وبقدرنا هذا الاصل انفسه لك الفرق بين  
 رجوعه بالارث في صورة الاكل والاستهلاك وعدم رجوعه  
 في صورة البيع فعليك التمسك بالاصل الاصول والقواعد  
**س** عن شخص مات وعليه ديون وله عقارات فباعها الورثة  
 ونصرفوا في ثمنها هل ينفذ هذا البيع ام لا **اجاب** اذا لم تكن الديون  
 مستغرقة للمتركة صح بيع الورثة بها وبأخذ الغرماء ديونهم من الورثة  
 وان كانت مستغرقة لم يصح البيع لانهم لم يملكوها لكن لهم ان يقولوا  
 لا ربا بالديون خذوا ديونكم فضاوكمي فخذ التركة **س**  
 عن شخص اشترى من شخص جزرا من روميا او بصل او قنبا سا  
 معبياً في الارض هل يجوز ذلك ام لا **اجاب** اذا اشترى سائغيا  
 في الارض فهو شرعاً عالم بربه وحكمه ان المشتري ان يفسخ هذا العقد  
 قبل المروية لانه ليس بملك له في حقه فان لم يقسمه وقطع المشتري  
 بعضه باذن البائع او البائع قطع البعض بخير المشتري ان شاء رضى  
 به وان شاء فسخه واذا رضى بالمقلوع لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفة  
 المقلوع **س** عن مشتري جارية عليها بكر فظهرت انما **اجاب**  
 يستحق الساب فان خلف برة وان نكل ردت عليه **س** عن مشتري  
 دابة على ان سنها سنة فظهر ان سنها سنتان او على ان سنها سنتان  
 فظهر ان سنها سنة فهل له الرجوع **اجاب** ان كان كبر السن ولو صغر سنها  
 ينقص قيمة المبيع ويعد عيباً عند اهل الخبرة ورويه والافلا **س**  
 اذا ظهر لمشتري السلف عيب بها والبائع حاضراً وسكنت عن طلب

وهو من جنس  
 المورثات



له الرد بالعيب وان طالت المدة

الرد مدة بغير عذر هل يطلب حصة ام لا **اجاب** اذا اطلع على عيب  
 فله الرد ما لم يتصرف في البيع تصرفا يدل على رضاه به وان طالت المدة  
**سئل** اذا اشترى شخص من شخص سبعة او باعها لغيره فاحس  
 هل له ان يختار الفسخ ام لا **الجاب** اذا ظهر عيب فاحس فالمشتري  
 الفسخ فيما اشترى وكل باع فيما باع فعلى من اشتبه روايتان في رواية  
 برو وفي رواية لا يرد واقتضى بعض المشايخ من مشايخنا انه ان خضع  
 البائع للمشتري وغر فله المشتري الفسخ وكذا البائع اذا غر المشتري  
 وخضع له فللبائع الفسخ ذكره صاحب القسنة **فما قلت** وفي شرح  
 الكنز للعام الزبلي من باب التولية والمهر المحرم وقد قالوا في المجهول  
 غيبا فبعضنا له ان يرد على باعه حكم العين وقد قال ابو علي النسفي  
 فيه روايتان عن اصحابنا وبغني رواية الرد وفقا بالناس وكان  
 صدر الاسلام ابو اليسر يفتي بان البائع اذا قال للمشتري قيمته فبانه  
 كذا او قال متاعى بساوى كذا افاشترى بنا على ذلك فظهر خلافه  
 له انه لا بد له ان يعلم ان غر ما وان لم يقل ذلك فليس له الرد وقال لا يرد به  
 كفى ما كان والصحيح انه يغني بالرد ان غر والافلا **سئل** عن  
 شخص قال لا غر بعتك هذه ابكذ ان قبضتني اليمن اليوم او الى وقت معين  
 فقال اشترى فهل هذا البيع صحيح ام لا **اجاب** هذا البيع غير  
 صحيح لانه علقه بالشرط والبيع لا يجوز تعليق بالشرط الا في مسألة  
 واحدة وهي ان يقول بعتك ان رضيت فلان به فانه يجوز اذا وقته بذلك  
 ايام لا نه اشترط ان يختار للجنبى وهو جائز **قلت** ولا يرد على جواب  
 ان يخرج منه رد فاما صرح به الاصحى من مسألة ما لو باع على انه ان  
 لم يقدر الثمن الى ذلك نه ايام فلا بيع صحيح والى اربعة لا وهو مذموم  
 واني يوسف رحمه الله تعالى قال في شرحه انه يجوز الى اربعة ايام

البيع لا يجوز تعليق بالشرط  
 ٢٤١ مسألة واحدة

فما علمنا ان لم يعد المدة الى ثلاثة  
 ايام فلا بيع صحيح ولا يرد

وقال ز

وقال زفر رحمه الله لا يجوز هذا الشرط اصلا وتامه في المطولات لا هذا  
 ليس من قبيل تعليق الشرط كما لا يخفى بل من قبيل معنى شرط الجواز لا نه يخرج  
 في الايام الثلاثة بين الفسخ والامضاء وغنى ان ترك الفسخ جعلة  
 اتمام الفسخ والتقدير علامته الامضاء وهذا الشرط محتاج اليه لرفع  
 المحاطة كما ان شرط الجواز محتاج اليه لرفع الغبن **سئل** اذا قال البائع  
 للمشتري سالتك لك قاله فقال ان رد وقت الى الفتن اليوم فقد اقلتك  
 فقال المشتري اقلت وقبلت فهل يصح الاقالة **اجاب** هذه الاقالة المعلقة  
 بهذا الشرط غير جائزة كما لا يجوز تعليق البيع بالشرط **سئل** هل يشترط  
 في بيعة العيب في الدواب والرفق انسان ام يلف واحد **اجاب** العيب  
 ان كان يخص معرفة الطباقيل انما يثبت بمعرفة عدلين من الطباقيل بعضهم  
 كالتف يقول واحد وان كان مما لا يطلع عليه الرجال كالعيوب بالنساء  
 كالتف يقول امرأة واحدة عدله وقلة الكثرة الدواب عيب ويثبت  
 بشهادة عدلين او بعمل القاضي **سئل** عن رجل اشترى جارية واقا  
 عنده سبعين يوما ووطئها ثم باعها فخرقا قامت عنده نحو شهرين  
 ووطئها ايضا ثم ظهرت حاملا فنفى كل من المشتري من الولد واراؤا  
 على باعه وقالت القوابل ان جاريته حامل في شهرين او ثلثة فهل يثبت الحمل  
 في هذه المدة ام لا وما حكم الشرع في ذلك **اجاب** اقل ما يتخلق الولد في اربعة  
 اشهر فان ادعى المشتري الحمل اريت النساء قلن بها حمل وانكر البائع حلفا انه  
 باعها وسلمها وليس بها حمل فان حلف برء وانكحل ربه عليه وكذلك حال  
 النائم مع الاول **سئل** عن الفسخ بالغبن الفاحش هل هو مذهبنا **اجاب**  
 ذكر في القسنة ان البائع اذا غبن المشتري والمشتري اذا غبن البائع فللمقبول  
 الفسخ في احدى الروايتين بالغبن الفاحش واختارها بعض المشايخ  
 غلبت قد تقدم هذا السؤال واجواب وقتنا هناك فافيه كفاية

اذا اشترى العيب مما لا يطلع عليه الرجال  
 اكثر من ثلثة



فعلتكم بطلا حاشية **مسئل** عن المتبايعين اذا اختلفا في وصف المبيع فقال  
المشتري للبائع ذكرت لي ان هذه السلعة شاذية مثلا وقال البائع ما قلت  
لك الا انها بديلة فالقول **مسئل** **اجاب** القول قول البائع مع يمينه لا منك  
في حق النسخ واليمين للمشتري لانه مدعى **مسئل** عن السرقة التي اعيب  
في الرقن ما عدا رها وهل يشترط فيها الحزام **اجاب** السرقة التي اعيب  
عجب هو كانت من اللول او من اجنبي من حرز او غير ذلك اقلها ما يساوي  
درهما الا اذا سرق من بيت بده ما يوصل لاكثر فليس بعيب **مسئل**  
اذا باع شخص شخص عبيد افرغ من عند المشتري فاقام بينة ان له عادة بالار  
عند بانه **اجاب** لا تقبل بينة بالعيب حاد ام ابقا وليس له ان يرجع على  
البائع بشي من الثمن حاد ام ابقا فاذا ثبت موته واقام بينة انه كان ابق  
عند البائع بعد البلوغ ثم ابق عند المشتري بعد البلوغ رجع حينئذ بنقصا  
العيب وان كان ابق عند البائع بعد البلوغ ثم ابق عند المشتري بعد البلوغ  
رجع حينئذ بنقصا العيب وان كان ابق عند البائع قبل البلوغ فبانه  
فابق عند المشتري بعد البلوغ لا يرجع بشي لاختلاف سبب العيب **مسئل**  
هل يسمع الحاكم دعوى الذي علمه بمن خرا وضغف بر وكم به ويجلس غريمه  
ام لا **اجاب** نعم يجب التمس على المشتري ويجلس عليه غريمه ان طالبه وامنع  
من دفعه فيجسده في السجن **مسئل** **الكتاب الثاني**  
عن مدبون عليه دين الى اجل وقصد السفر هل يمنع او يلزم بكفيل ام لا **اجاب**  
اذا لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال لرب الدين ان اردت فخرج  
معه فاذا حل الاجل طالبه بدينك **مسئل** عن شخص ضمن وجبه رجل  
او بدينه لشخص اخر يدين عليه لحضرة له فخل اذا عجز عن احضاره يلزمه  
الدين ام لا **اجاب** لا يلزمه الا احضار ان قد راعه وان عجز لا يلزمه  
المال الا ان يقول ان لم احضره فعلى ما علم من الدين **مسئل** اذا اذم شخص

فمن لم يزل الاجل لا يمنع السفر

نفسه

نفسه ان يقوم عن شخص بما علمه من الدين لشخص غيره ذكر كفالة وانما اشهد  
عليه نفسه انه التزم ان يقوم عنه هل يلزم ام لا **اجاب** لا يلزمه كالكفالة بل  
كل لفظ يدل على اللزوم كالكفالة كقوله علمي ما عليه او علمي ان او علمي  
او التزمت لك بما عليه وقبل الطالب **اجاب** **مسئل**  
عن شخص قال لا اخريدي احوالي عليك قال فقال لك بينة او وصول فقال له  
وانما اعطيتي الالف فان قال زيد انه ما احوالي عليك بشي فارجع بها على فاعطاه  
ذلك ثم ان زيدا مات او غاب قبل المقضى ان يرجع على القابض بالالف  
**اجاب** ان اعترف المحال عليه بالدين الذي ادين به عليه ودفعه الى المحال عليه  
هذا الوجه لا يرجع به على المحال عليه بل يرجع على القابض بالالف  
وان انكر الكوالة واخذ دينه من المديون رجع المديون حينئذ على المحال بما قبض  
عنه وانما ان مات او غاب ولم يعلم حاله لا يرجع على القابض بشي **مسئل** عن شخص  
باع من شخص لعدة واحال بثمنها شخص او قبل المحال عليه كذا المحال  
له ثم قال البيع حل حكم هذه احواله هل يفسخ ام لا **اجاب** المفسخ لا يفسخ ولا يفسخ  
ولا يفسخ احواله ويلزم المحال عليه دفع المبلغ ثم يرجع به على المجلد انتهى **مسئل**  
وبصره في مينة المفتي حيث قال باع عبدا او احواله على المشتري حوالة  
مقبدة بالثمن ثم رد العبد بالعيب قبل القبض بقضاء او قبل القبض من غير  
قضاء لورد بخيار الروبه او الشرط ان يفسخها لا تبطل احواله **مسئل** عن شخص  
باع لشيء فاحال بثمنها شخص فقبضه ثم استخف فخل بدينه المشتري  
على القابض ام على المحال **اجاب** او اظهر ان المبيع محق واخذت المثل من بصر المشتري  
بالثمن على القابض على المحال **الكتاب الثالث** **القضايا** **مسئل** عن الحاكم اذا قال ثبت  
عندي ذلك هل هو حكم منه **اجاب** الصحيح ان قول القاضي ثبت عندي حكمه  
**مسئل** هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف او بيع او اجارة ثبوت ملك الا  
او البائع او الخروج جازا ام لا **اجاب** انما يحكم بالصفة او اثبت

اذا طعن في البيع مستحقا يرجع المشتري  
بالمثل على القابض لا على المجلد



انه ما كان لما وقفه وان له ولاية الاجار والباع لما باعه اما على او نيابة وكذا  
 في الوقف وان لم يثبت بشي من ذلك لا الحكم بالبيع بنفس الوقف والاحكام  
 والبيع **س**ل اذا احتاكم مسلم ودني بيني كيدى القاضى هل يسوى بينهما  
 قيا ما وجلسا ام لا **الجواب** نعم يسوى بينهما قيا ما وفقد **س**ل  
 عن خفي محل شهادته في شى لا يصح عليه فذهب كالمسلم الى ان مثل ذلك كتب به  
 مسطورا او كان حاكما لم يحاكم اليه هل يسوغ له الحكم بابطال هذه القضية  
 ام لا **الجواب** اذا علم لا يجوز على مذهبهم وكان قاضيا وطلب منه الحكم فيه  
 له ان يفضله ان لم يره ولا مانع له من ذلك **س**ل هل حكم الحاكم بعله  
 في الرجل العسر ولا يجسه ام لا **الجواب** علم القاضى في ذلك حكم الشاهد  
**قلت** فعناء ان علم القاضى منزل منزلة شهادة الشهود بذلك فاذا  
 علم حاله العسر لا يجسه وبصره قاضى خان فانه قال اذا علم حال العسر  
 بالعسر لا يجسه ولا يكلفه على ذلك بيمينه وقد ظن بعض المتأخرين  
 ان معنى قول المجيب علم القاضى حكم الشاهد انه يحتاج مع علم بعسرته  
 الى شاهد اخر وتكون علم بذلك بمنزلة شاهد واحد وهذا غير صحيح لما  
 علمت من كلام قاضى خان **س**ل اذا اراد الحاكم حبس عن ممد رسته او في  
 مكان غير السجن هل له ذلك ام لا **الجواب** العبرة في ذلك لصاحب الحق لا القاضى  
**س**ل اذا ادعى شخص على شخص علم الحاكم بدعوى واحضر بعض بيته شاهد  
 ثم علم المدة على ان ليس خلاصه على فذهب هذا القاضى فقال للقاضى اذا رفعت  
 طلبى عن خصمى في هذه الوقت يقصد بذلك الذهاب الى قاضى اخر هل يجب  
 القاضى الى ذلك ويذهب عنه الى قاضى اخر **الجواب** نعم ما لم يطلب من القاضى  
 الحكم فله ان يوزع حقه ويملكه القاضى من ذلك لان المدعى من اذا ترك ترك  
**س**ل اذا اخبر حاكم حاكم بفضيلة هل يكفي اخبار واحد ويسوغ للحاكم  
 العمل بها **الجواب** لا يكفي اخبار بل لابد معه من شاهد اخر **س**ل

في احكام يذله شاهد فلا بد من اخر

هل يترك حكم الحاكم العذر للخصم واذا العذر اليه وسوف من وقت الى  
 اخر ما كان فيه **الجواب** اذا شهد الشهود بحق وزكوا واخصم لم يرد افعلا  
 ولا مطلقا شرعا حكم القاضى فان طلبا المشهود عليه ان يوزع الحق له  
 بالرافع بمهل فلا تدايم فان لم يحج بالرافع قضى عليه **س**ل هل حكم  
 الحاكم بعلامة في التعزير **الجواب** نعم حكم بعلامة في التعزير لان التعزير لم يكن  
 من الحدود ولا من القصر فيها شهادة النساء بخلاف التعزير فاعتد  
 وتقبل فيه شهادة النساء مع الرجال **س**ل اذا كانت فسيمة الموارث  
 عند اهل الذمة على غير ما هي عليه عند المسلمين فادوا ببيع عقار او  
 جاءوا الى شهود المسلمين ليكتبوا مبايعة العقار على حكم هل يسوغ للشهود  
 ان يشهدوا واعلمهم اذا كان ذلك من ديانتهم ولا يتعرض لهم في ذلك الا  
 اذا تراضوا الى حكم المسلمين فيقضيه **س**ل حكم الاسلام **س**ل عن قبي  
 هلك عن غروصى وترك عقارا وعقارا وعليه يكون فوضع البطرف على  
 على موجوده وبيع العقار لوفاء دينه ونفقة الصغار هل له ذلك  
 ام قاضى المسلمين يتصرف على الصغار ولا يجوز لحاكم اهل الذمة فعل شى  
 ذلك ام لا **الجواب** اهل الذمة اذا كانوا يعتقدون شيئا في معاملاتهم  
 وبيعاتهم يتكروا وما يعتقدون في الرافى الرافاهم ينفون عنه فاذا كان  
 من معتقدتهم ان يطردهم يتصرف في تركاتهم يتصرف فيهم في الا اذا تراضوا  
 الى حكم المسلمين فحينئذ يحكم بيبهم بما يقتضيه شرع المسلمين **كتاب**  
**الضمان** **س**ل عن جماعة من اهل الذمة شهدوا على امرائهم وخرج  
 من دين النصرانية وانكر اهل الذمة شهادتهم عليه **الجواب** لا تقبل شهادتهم  
 على ذلك وما يتعذر له بسبب هذه الشهادة لانهم يزعمون انهم اهل الذمة  
 الذمى على المردة لا تقبل **س**ل هل يجوز شهادة الاوصياء على الانا  
 بالرجل في ذمة موصيهم وهل يجوز لهم الدفع اذا علموا بذلك ام لا **الجواب**

الذي يبيع المسلما بغير علمه اثم

في احكام يذله شاهد فلا بد من اخر



نعم يجوز ويجوز لهم الدفع من الزكرك لكن لا يقبل قولهم بخير قضا على الورثة ويمنون  
 المدفوع اذا كان بغير قضا **مسألة** عن مسلم بينه وبين ذملي ومستام من عدوا  
 وضويرة هل يقبل شهادته وتعليقه **اجاب** لا يقبل **مسألة** عن تركية اهل الذمة  
 كيف **اجاب** ان تركية بالامانة في دينه وليس له ان يدينه وانما صلاحه بقطعه  
**مسألة** هل يقبل شهادة اهل الحرب بعضهم على بعض وحكم الحاكم بها **اجاب**  
 نعم يقبل اذا انفك كلفه اثم وعلمهم وان اختلفوا لا يقبل وهذا فيما اذا شهدوا  
 بشي وقع بينهم وهم في دار الحرب لا يقبل اذ لا يقضي بين اهل الحرب فيما بينهم  
 او تقاضيه في دار الحرب فلا فائدة في هذه الشهادة **مسألة** عن حنفي قولهم  
 تجزئ الشهادة بالتسامع في اصل الوقف ماصورة ذلك **اجاب** صورته ان  
 يشهدوا ان فلانا وقف على الفقة او على الغزاة او على اولاده من غير ان يتفقوا  
 بان شرط في وقفه كذا او كذا فان شهدوا على شرط الواقف وان قال للجهة القلا  
 كذا فلا تسمع الشهادة بالتسامع على شرط الوقف لان الذي يشهد انما هو اصل  
 الوقف وانما على الجهة القلا لانه اذا اشترط فلا يجوز الشهادة على الزد  
 بالتسامع **قلت** وفي البرازية وكلما يتعلق به صحة الوقف ويتوقف عليه  
 فهو اصل له وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من الشارط ونظر الفضل على انه لا يصح  
 في الوقف الشهادة بالتسامع واختار الشرح جواز على اصله انما شرط بان  
 يقبلوا بان يشهدوا على المسجود هذا او على القبرة هذه اما اذا لم يذكر ذلك لا يقبل  
 ولما من الشارط ان يقبلوا ان قد راض القلة لكذا اثم يصر في الفاضل الى ان  
 بعد بيان الوجه فلو كانت هذه لا تقبل **مسألة** اذا كتب رجل خطه باقران  
 ثم مات او اناكر فشهد عليه انه خطه هل يحكم عليه بما فيه **اجاب** اذا ثبت امره  
 على اسم المتعارف بحضرة الشهود فهو معتبر فيسقط شاهد كتابته ان شهد  
 عليه او اخرج او اذا عرف الشاهد ما كتب فيه وقرأه عليه اما اذا شهدوا  
 ان خطه من غير ان يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك **مسألة** هل يقبل قول

الذي

الذي السبب في قديم العيب وحده وانه هل هو عيب يرد به على الباطح اذا  
 لم يكن بالبلد طيب بغيره ولا يعلم ذلك العيب احد من المسلمين **اجاب**  
 لا يقبل قول الكافر على المسلم ولا يقبل بشهادته حاله على احد من المسلمين **مسألة**  
 عن شخص كان في مجلس القاض في خصوصية ان شهد على زيد بكذا كان قوله مقبولا  
 على وكان حقا ما يقوله وحضر زيد فشهد عليه فكذا به فهل يلزم من ارام لا  
**اجاب** اذا كان زيد عدلا يقبل قوله عليه سواء رضى برأيه او لم يرض وان لم يكن  
 عدلا لا يقبل قوله عليه ولا اعتباره بصفاته السابق لان فيه تعليل لزوم حنفي  
 بشهادته والاشواقات لا يصح تعليلها بالشر **والكتاب الوكالة**  
**مسألة** عن شخص عليه دين لشخص والمديون وكيل يتصرف عليه فاذن للمدعي  
 وكيله ان يقضي ربا الدين بغيره وغاب فطالب ربا الدين الوكيل بالبيع فادعى  
 ان ليس تحت يده مال الوكيل فهل يقبل قوله بل لا يمين ام لا واذا اقام ربا الدين  
 بينه ان تحت يده مال الوكيل هل يسمع ام لا **اجاب** لا يلزم الوكيل دفع ما في يده  
 الى من وكله قبضه منه وان انكر ان الوكيل له تحت يده شيء فلا يلزمه شيء ولا يمين  
 عليه لان اليمين انما تجب للخصم والوكيل يقبض الوديعة او العيش ليس بخصم  
**مسألة** عن شخص ادعى على آخر بطلان الوكالة عن زيد فانكر المدعي عليه الوكالة  
 فطلب الوكيل يمينه انه ما يعلم انه وكيل زيد فهل يلزمه يمين على ذلك **اجاب**  
 اذا انكر المدعي الوكالة فطلب الوكيل حلفه على انه ما يعلم انه وكيل بخلاف  
 فان نكل الزم به في الدين وان علف لا يلزمه بشي **مسألة** عن شخص قال  
 للخروج كذا في بيع غلتي وابغادتي ونيوني ونقلها الى المكان الفلاني وتفرغها  
 عليهم فهل يصح **اجاب** الوكالة صحيحة والوكيل مخير ان شاء ففعل هذا او هذا  
**مسألة** عن رجل قال وكلت كل مسلم في كذا اقبل مسلم الوكالة وفعل ما وكل  
 به هل يجوز ام لا **اجاب** توكل المجهول لا يجوز فعلى هذا لا يجوز توكل احد بال  
 ان يقول وكلت فلانا واذا نت له ان يوكل من شاء **مسألة** هل يحبس الوكيل

لا عيب على من يبيع على غيره  
 او الدين

اذا انكر المدعي الوكالة

مسألة عن رجل قال



هذا هو الوجه الثاني في جواب السؤال الثاني

في دين وجب على موكله واذا كان الموكل ما تحت يده وكسبه ما يقع التوكيل  
 اعطاه سوا كان الموكل حاضر او غايب ام لا اجاب انما يجزى التوكيل على  
 وفاء ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل هو الوكيل بدفع الدين  
 او كان كغيبه والافلا بجيبس فيه زاد الشئ في هذه الاجواب في  
 اخرون صدقه فيما ادعاه من الدين اذا ثبت ان الموكل له الدين بدفع  
 الدين لان هذا القرار على الغير فلا يعتبر من شخص وكيل لشخص  
 او على غيره رجل بدعي يستحق في ذمة موكله فاجاب التوكيل بانه وكيل  
 بالتبضع والمطالبة في الصرف وقضاء الدين وفي الدعوى لم لا في الدعوى  
 عليه فهل سمع قوله ام لا اجاب القول قوله في ذلك مبرهنة لان المال  
 الذي في يد الوكيل وديعة ولا يجب على المودع ان يقضي ما ثبت على المودع  
 من الديون لانه لم يثبت التوكيل من ربا المال للمدين يقبض منه من  
 وكيله او فوضعه ولا الوكيل كغيبه به ليلزمه دفعه من اذا طلب  
 من غيره في مجلس الشريعة ليدعي عليه حق فوكل المطلب وكيل عنه في  
 سماع الدعوى من غير عذر ولم يرخص الطالب بالجنون وغيره فهل له  
 حضور الغريم ام لا اجاب مذهب الامام ان التوكيل ما يخصه لا به  
 فيه من رضى الخصم وقال صحابه لا يشترط رضاه لان الحق له فيستوفيه  
 بنفسه وينابيه واختار الشريفي ان القاضي ينظر ان كان مقتضا  
 في الامتناع من خصمة الوكيل لا يلتفت اليه وان لم يكن مقتضا  
 من شرط رضاه سمع اذا ادعى شخص انه وكيل عن غيره فباع له  
 واشترى فلان واجابه الباع بان قال بعت من فلان ولم يظهر انه وكيل  
 عنه فان اجابته بغير شرطه والباطل وان لم يقدار ان يثبت لفلان  
 بل اضاف الشراء لنفسه لم يثبت ان ليس بوكيل عن فلان فانه انفسه

يجزى

انما يجزى كل عمل دفع ما ثبت على  
 مودعه اذا ثبت ان الموكل له الدين  
 بدفع الدين او كان كغيبه

وسئل القاضي المطالب بالعرف  
 وقضاء الدين

التوكيل بالجنون لا يثبت من غيره

لا يثبت

عن شخص من المسلمين يتوكل للنصارى على المسلمين في خلاف  
 الحقوق ويجبس المسلمين ويضيق عليهم هل يجوز له ذلك ام لا اجاب  
 نعم يجوز ان رضى خصمه به لانه لا يلزم التوكيل الا برضاه ولا ضرر في طلب  
 الحق سمع عن الموكل اذا قال الوكيل كلما عرفتك من الوكالة فانت وكيل  
 كيف الطريق الى عزله اجاب الطريق الى عزله ان يقول عزلتك عن الوكالة  
 الحلقه ورجعت عن الوكالة المجره وقيل يقول كلما وكلتك فانت موقوف  
 والاول اوجه سمع عن شخص وكل شخص في بيع عقاره فباعه شخص  
 ثم ان المشتري باعه من شخص اخر وجعلت مدة طوله على ذلك وصدر  
 التصره فجميعه في بلد الموكل ويعلمه وهو يملك ثم اظهر الموكل ملكه بالان كان  
 ملك العقار لشخص قبل الوكالة بالبيع وان المالك وفقه على المالك  
 الموكل فهل يسمع دعواه ام لا اجاب اذا ادعى انه وقف يحكم بصفحة يسمع دعواه  
 ويثبت والافلا اذا سمعت دعواه ويثبت نقض البيع ودال من مصل عن رجل  
 قال لوكيله هات لي من صنفه من خمسين دينار فاذهب وانى لها ثم بعد مدخ  
 نحاسا فقال الوكيل لي عندك ثلثه وعشرون دينار فاني ما كنت وجدت  
 في الصنفه سوى سبعه وعشرين دينار او ذهبت لك الباقى من عندي وكذب  
 اجاب القول قول الوكيل مع يمينه انه لم يجد في الصنفه سوى ذلك وان البقية  
 من ماله سمع عن شخص وكل شخص في بيع ثمره او قبض منه وقبل الوكيل الوكالة  
 ثم انه تناهى حتى عدم ما هو وكيل فيه فتلف الثمره او تسحق الرجا هل يلزم  
 الوكيل شي اجاب لا ضمان على الوكيل في شئ من ذلك لانه جازم في ذلك ولا  
 ضمان على المبرع سمع عن شخص وكل شخص وكالة مطلقه نفوضه وخر  
 جعلته انه يبيع عنده مال من الدين والحقوق عند الدين ويسقط ما يري  
 اسقاطه ففصل الوكيل ذلك فهل يقيم حرج البراءه ام لا اجاب يصح كل ذلك  
 من الوكيل في هذه الصور وينفذ على الموكل سمع عن شخص ادعى على وكيل شخص

مطريقه عزله الوكالة المجره



بدعوى فاجاب بان لا يستحق في ذمة من كل سببا فالتمس المدعى من وكيله عليه  
 ان لا يفعل استخفافا للمدعى به في ذمة من كل فهل يلزم بذلك ام لا **اجاب**  
 لا بخلاف وكيل عن ذلك **كتاب الدعوى** سئل اذا ادعى شخص على آخر  
 بمال او غيره عند الحاكم فسال المدعى عليه الجواب فسكت او اجاب جوابا لا يفي بامره  
 على ذلك فهل يجزى القاضي عليه رد الجواب الشرعي بالضرب وغيره ام لا **اجاب**  
 مذهبنا في حيفه واصلها به رضاه من كنهه كبره ويؤيد به ما يحسن للحبيب عما ادعى  
 عليه به **سئل** عن شخص ادعى على اخر مال او فادعى انه اقضه المان وان له بينه  
 تشهد له بذلك وهو متعذر فهل يهل الى الحضارها ام لا **اجاب** اذا اقر  
 بالمال وادعى الايفاء ان لم يبق بينه وبين ذلك في الحال والا لزم بدفع المال وان اقا  
 بينه بعد ذلك يرد اليه ما اخذ منه لان الذي ادعاه المدعى ثبت باقراره و  
 ادعاه من دعوى الايفاء لم يثبت ولا يوجب الثابت بحمد وغول **قلت**  
 قال البرازي ادعى بعد توجع الحق عليه الدفع وقال لي بينه حاضرة في المهر  
 بوجله نزلت ايام او الى المجلس الثاني ولا يحكم للحال كالمكاتب اذا عجز وقال  
 لي مال حاضر او غائب يرضى وصوله لا يرد الى الرق وكذا الورث من المظلة  
 على ابراء الطالب فاحكام يسال عن عدالة شهود وقال ابن ابي ليلى بناني  
 الحاكم ولا يامر المدعيون بالاداء ويوقف الامر بالاداء الى ان يظهر حال الشهود  
 صونا للقضاة عن البطلان وعندنا يومر بالاداء فاذا بان عدالة الشهود  
 استقره من الدائن عملا بالاصل وهو التقا بعد الشهود واما عند حوازم على  
 ما ذكره الصغير كما قال به ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى وقال في الفتاوى وبه عني  
**قلت** وهذا اذا لم يقل شهودى غيب يقضى عليه بغيرها كافي المجتبى **سئل**  
 عن شخص دفع الى اخر مبلغا داه به دفعه لزيد وان ياخذ من زيد رجعة او المبلغ  
 وصل اليه ففعل ذلك وادعى المادون ضياع الرجعة منه وانكر زيدا القبض فهل  
 القول قول زيد مع بينه ام قول المادون مع بينه **اجاب** القول قول المادون

بالجس

ادعى المادون ضياع الرجعة وانكر  
 زيدا القبض

ما ذكره

في انه دفع الى زيد مع بينه واذا انكر زيد القبض فالقول قول المدعى مع بينه  
 ايضا حتى يصل الجواب ان المادون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق  
 زيد اذا انكره الا ببينة تقوم عليه واذا بشرط على المادون ان لا يدع  
 الا بشرط الاشهاد على زيد واحضار رجعة تشهد على زيد بالقبض  
 فلم يحضر رجعة بذلك وانكر زيد القبض كان المادون له ضاقتا ولا ينفعه  
 قوله انه شهد وضاعت الوثيقة ولم يبرأ، فالم يحضر رجعة او يقر زيد  
 بالقبض **سئل** عن شخص خرج من عند القاضي في الترسيم مع رسول  
 على حق شرعي فذهب مع الرسول الى رضى خصمه بالدفوع او بالسحن  
 فحضر الرسول وادعى له وبه منه وليس للرسول بينة بذلك فهل يلزم  
 الرسول بالمبلغ وهل القول قوله في هروبه ام لا **اجاب** اذا هرب  
 الغريم من الرسول وعجز عنه فالقول قول الرسول في ذلك والاضمان  
 عليه لكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يوجب على التفریط **سئل**  
 عن شخص ادعى على اخر بانه سلم منه قدر ارض النقوق والبضائع ولم  
 يذكر سبب التسليم وقال المدعى عليه ما يصدق على تسليم ما ادعاه  
 وسال الحاكم المدعى عن سبب التسليم فامتنع من ذكره فهل يجزى  
 ذلك ام يلزم الشهود بيان السبب **اجاب** هذه الدعوى صحيحة  
 ولا يجزى المدعى على بيان السبب التسليم او ما ادعى به ويلزم المدعى  
 عليه رد الجواب فان انكر واقام المدعى بينة على ذلك قضى بما ادعاه  
 ولا يلزم الشهود بيان الجح **سئل** عن شخص ابرأ شخص من ضامن  
 السعة وكتب بينهما مسطور بانه لم ادعى المبري انه يوجب  
 على المقر له حقا بعد تاريخ البراءة وانكر المقر له وقال انما هذا الحق  
 كان قبل البراءة وقد سقط بالبراءة فالقول لمن **اجاب** اذا لم يثبت  
 المقر ان تاريخه ان تاريخ ما ادعى به حقا عن تاريخ البراءة والاقول

اذا ادعى الغريم من الرسول لا يبرأ عليه

لا يلزم الشهود بيان الجح

بالبراءة



قول النكر مع بينة **س** عن شخص باخذ الكوس شهد عليه انه لا يثق عنه  
 زيد فكس قصبت ولا موز ولا يلح ولا غير ذلك ثم بعد مدعي على زيد  
 ببلوغ من جديد وبضاعة واقام ببر بينة فادعى زيد عدم الكس فحققت  
 بقول الكاس في الشهادة عليه ولا غير ذلك وادعى ان هذا المدعي به دخل في  
 عموم هذا اللفظ وقال الكاس المراد بقول ولا غير ذلك من الكوس خاصة  
 فابرها بقول **اجاب** القول قول المدعي مع بينة ان الذي ادعى به غير المكس  
 وان قوله غير ذلك بيان للمكس لا انه المحل والمبري **س** عن صغير اسلم  
 فادعى ابو النصر اني انة عمره خمس سنين وانه غير مميز وادعت امه المكس  
 ان عمره سبع سنين وانه مميز فالقول لمن واما المراد بقول صاحب الجمع وهو  
 اسلام الصبي العاقل **اجاب** يعرض على اهل الخبرة ويرجع اليهم فيه والمراد  
 بالصبي العاقل المميز وهو من بلغ سبع سنين فما فوقها لانه يروي النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم عرض الاسلام على رجل من بني كنانة وهو ابن سبع سنين  
 فاجابه اليه **قلت** لم يظهر لي فانه هذه السوال والجواب لان فرض السوال  
 ان الامم له واذا كان كذلك يتبع ولدها في الاسلام قال في النهاية ان اسلام  
 الصبي الذي يعقل بطريق التبني يصح بالاجماع **س** عن شخص قال لا اخذ  
 والدك المتوفى حق شرعي بمسند شرعي فقال الولد لا اعلم لك علي اي صفا فقال  
 له اعطني ما اقول لك اني استخيم عليه وانا اظهر لك المسطور فعطاه الولد  
 وهو غير صدق له في دعواه فلما قبض المبلغ امتنع عن اظهار المسطور وشرع  
 بسوقه فز وقت ال وقت اخر فهل للولد الرجوع عليه بما قبضه **اجاب** اذالم  
 بصدقه ووفقه على ان له مسند اولم يبين له الرجوع عليه بما دفع اليه  
**س** عن امرأة ادعت على زوجها بكسوة الماشية فذكر انه قرر لها  
 في كل سنة كذا او كذا افانكرت الرضا بهن فهل يلزم الزوج هذا المبلغ الذي  
 اعترف به ام لا **اجاب** انما يقضى بالسوة والنفقة المأنتة اذا سبق قضاء

بها او تراخي من الزوجين فاذا قالت اني ارض بما قلته فقد رمت  
 اقرار لانها قد لا ترضى بما ترضى بالترك اصل **س** عن شخص  
 اذن لآخر ان يعطي زيد الف درهم من ماله الذي تحت يده فادعى المأمور  
 الدفع وغاب زيد وانكر الاذن وطالبه بالبينة على الدفع فهل يلزم به  
**اجاب** ان كان المال الذي عنده امانة فالقول قول المأمور مع بينة وان  
 كان نقول بصادق بنالم بقبول قوله بالبينة **س** عن شخص ادعى على آخر  
 انه قد فر فانكر فالتمس بينة لعدم بينة لعدم البينة فتكفل هل يلزم  
 اياه والتعزير **اجاب** ان ادعى عليه بما يوجب حيا القذف فانكر لا يخلف  
 لان احد ودك استخلف فيه وان ادعى بما يوجب التعزير فانكر يستخلف فان كفل  
 عز **س** عن شخص ادعى على آخر حقوق فقال المدعي عليه ما عرض فقد رماه  
 عندي ولا اعرف مقدار ما قبضته ولا اعرف شيئا ونسيت الجميع **اجاب**  
 بحبس المجيب عن الدعوى فيعز او ينكر فيدبر تب على كل واحد منهما مقتضا  
**س** عن شخص ادعى بحق في تركته ميت له اولاد وبالقون واطفال  
 واقام بينة فهل تنفذ اكله على الجميع ام لا **اجاب** اذا قام بينة على احد  
 الورثة الباقين ثبت له من في حق الصغار والكبار **س** عن شخص  
 ادعى على اخر لو كره يد من فلجواب انه اقبض المبلغ للموكل وان الوكيل  
 فلك وطلب بينة على ذلك **اجاب** اذا ادعى المدين ان له اقبض للموكل  
 وبنه يومه بالدفع الى الوكيل وليس له ان يستخلف الوكيل انه ما يعلم  
 ان الموكل قبض الدين **س** عن بستان بين جماعة مشاعا وضع احد  
 الفركا يده على بعض النخلة فاخذها مدعيا انه القدر الذي يخصه او دونه  
 فهل يختص به **اجاب** القول قوله في حقد او ما وضع يده عليه من بينة  
 الا ان يقوم عليه بينة بالرض من ذلك وما وضع يده عليه من ذلك حصة من  
 بينهم فيخاصون ثم يقسم الباقي بينهم على قدر حصصهم او بحزب من فعله

وهو ولا يثبت فيه

اذا اقام بينة على احد الورثة



**سئل** عن رجل ادعى على آخر بالف درهم مسطور مستحق كان موجلا الى عشرة  
 اشهر مكتوب فيه وان المقر قبض العوض الشرعي عن ذلك فادعى المقر انه قبضه  
 العوض عن ذلك ذهبا كل دوكانت خمسة فبطل القاضى صاحب الذم فادعى  
 المقر فله يجب بشئ سوى قبضته العوض الشرعي فطلب المقر من ربه الدين ان يرد  
 قبضته الذهب المذكور فنكل عن الدين فما الحكم في ذلك **اجاب** هذه معاملة  
 صحيحة وكب عليه ما اقر به وان كان العوض ذهبا **سئل** عن رجل ثوبه في عليه  
 ديون وورثته غائبون هل يسوغ بثوب الحق على الميت في غيبة ورثته ام لا بد  
 الدعوى على الوارثين **اجاب** الميت اذا كانت تركته في بلد موته واراد اصحاب  
 الدين اثبات ديونهم والورثة كلهم غائبون غيبة منقطعة او صغيرا  
 فالقاضي ينصب وصيا عن الميت وينتدب الدين ويدفعه الى ربه بعد تحلل  
 وان لم تكن الغيبة منقطعة لا تسمع منهم الى ان يحضر الوارث ولو كان الوارث  
 صغيرا ينصب عنه وصيا وينتدب الدين ويدفعه الى ربه بعد استخلافهم  
 انهم لم يقبضوا الدين ولا شيئا منه ولم يبرءوا الميت ولم يجتأروا به ديونهم على  
 احد ولم يعتاضوا عنه والعرض شئ منه ثم يقبضهم من تركته **سئل** اذا ادعى  
 شخص على اخر مبلغ ثمن مبيع او اجرة دارا وقرض او ودية فقال المدعى  
 عليه لا يستحق في قبلي فهاهل هذا الجواب **اجاب** نعم قوله لا يستحق  
 على شيئا جواب كاف وللقاضي ان يسأل عن السبب لكن اذا امتنع عن بيان لا  
 يجبر عليه **سئل** عن شخص اذن لآخر ان يقبض له من زبد وبنات او عبدا او مكر  
 في ذلك فقبض الوكيل ذلك وادعى انه دفعه لموكله فهل يقبل قوله **اجاب** القول  
 قول الموكل انه دفع ما قبضه لموكله مع بينة **سئل** عن شخص اذن لشركه او لغيره  
 في صرف على عمارت فهل القول قولها وحملها اليها الرجوع ام لا **اجاب** القول قولها  
 في الصرف مع بينة ان وافق الظاهر والشرك يبرح بما صرف والجنبى لا يبرح الا  
 اذا قال له اصرف على او اصرف لرجل على **سئل** عن شخص ادعى انه وكيل عن زبد

ومن يفتنه بين الاستفهام  
 على يمينه

في سماع الدعوى عليه فادعى شخص على زيد بشئ فاجاب الوكيل بالانكار  
 فهل يسمع هذه الدعوى بدون بيوت الوكالة ام لا **اجاب** للقاضي ان  
 يسمع الدعوى عالم بغير عذر انه وكيل الغائب في سماع الدعوى  
**سئل** اذا ادعى شخص على اخر حق فأنكر فاقام عليه البينة شهدت  
 له فتنسحب المدعى عليه قبل القضاء عليه فطلب المدعى من الحاكم  
 الحكم عليه ليدب خلفه **اجاب** المذهب انه لا يجاب الى ذلك وان طلب  
 ان يكتب له كتابا الى قاضي السدة التي رها الغريم بصورة الدعوى والشه  
 يكتب له القاضي بشئ وطه المذكور في كتاب القاضي الى القاضي **سئل**  
 عن شخص عليه ديون كثيرة لشخص كان القابض والدفع في وصف القابض  
 فدفع له مبلغا وقال له هذا عن الدين الفلاني وقال ربه الدين لا احبسه الا  
 من غير **اجاب** اذا عين المديون احد الدين ان كان في تعيينه فانه بان  
 كان احد هما يكفل والاخر من اواحد هما قرض والاخر ثمن مبيع صح  
 التقبيل من المديون وان كان جنسا واحد الا يصح قلت حاصل  
 الجواب ان القول في التقبيل للمديون اذا كان مفيد لكن يعكس عليه ما في  
 الخلاصة عن ظهر الدين ان المرأة اذا وضعت بد الخلع وقال الزوج قبضت  
 بجهة اخر القول قول الزوج لا قول المرأة لانها من المملكة فذكر في اخر  
 فصل الخلع **سئل** اذا قبض صاحب الدين دينه ذهبا او فضة ونقد  
 بصير في ثمن ادعى انه زبوا او بعضها وقال الدافع ليست فضة **اجاب**  
 القول قوله مع بينة انه هو المقبوض وان كان بعد النقد عالم بكن اقراره  
 استوفى منه او حقه **سئل** اذا لص شخص بدين وغاب ربه الدين فمات  
 المديون المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له حوجه  
 فهل له ان يطلقه ام لا **اجاب** ان القاضي اذا حبس الغريم فيما يحبس  
 فيه ومضت مدة براه القاضى بحيث يغلب على ظنه انه لو كان له مال

اذا قبض صاحب الدين دينه ونقد  
 بصير في ثمن ادعى انه زبوا او بعضها  
 فقال الدافع ليست فضة



لا يظهر بيان حاله من قبله به خبره فان اخبره به خفي سبيله سواء كان  
 خصمه حاضر ام لا لكن اذا كان خصمه غائبا يستوثق منه بكفيل ان يفسر والا  
**فلا قلت** وذكر في شرح النظم الوصايا سبيل تخم الدن البخاري اذا  
 لم يجد المحسوس كفيل اهل جلا سبيله القاضي قال لا بل لا بد من الكفيل وهذا  
 بخلاف هذا الجواب **س** عن رجل ادعى على اخيه دعوى مختلفة وبقيت  
 نفقة ومختلفة كل نفقة بدعوى جديدة في مجلس واحد والتمس بمسئله على  
 كل نفقة فاني لا ابيها واحدة على الجميع فهل يلزمه ذلك ام لا **اجاب**  
 الخيار للرب الدين وهو المدعى ان شاء خلفه على كل دعوى بانفرادها  
 وان شاء خلفه على جميعها بيمين واحدة لان اليمين حققة **س** عن شخص  
 ادعى على اخيه مبلغا فانكره فاحضره شهروا فشهدوا عليه انه اقر له بالمبلغ بالقر  
 فادعى المنكر انه في تاريخ الاقرار الذي شهد به الشهود كان حقيما بديما  
 فاتي البينتين تقبل **اجاب** بعمل شهادته الاقرار لا بشهادته انه كان  
 مقبما يوم الاقرار بدمياطانه **قلت** الا اذا توافق ذلك كما في البرازيه  
 فلا يراد **س** اذا ادعى شخص على اخر انه يقطع النزاع بينه وبينه  
 بانذار كان له عليه حق ومطالبه يدعى به وبطالبه ولن كان ليس له عليه  
 حق يشهد عليه ان لا يتحقق عليه شيئا من حقوق والدعاوى والمطالبات  
 فهل تسمع هذه الدعوى من المدعى ام لا **اجاب** لا يجبر على ان يدعى عليه  
 لان الحق له ان شاء طلبه وان شاء تركه **س** اذا اقر شخص بانه لا الحق  
 على فلان حقا ولا يميننا بالادعاء ان وجب للمضى من الزمان والى يوم تاركه  
 ثم ادعى المقر بدعوى ما ضيق وطلب عليه هل يحلف ام لا **اجاب** لا تسمع  
 دعواه ولا يمين عليه لان اليمين بعد صحة الدعوى **س** عن شخص ادعى  
 على شخص بشركة او قراض او ذم او عارية او قبض قال بطريق الوفاة  
 فانكر ثم اعترف فادعى الرد هل يقبل قوله ام لا **اجاب** لا اجماع في هذه المسألة

معيار الرب الدين في المختلف

معيار الوفاء في المدعى والقبول

ثم ادعى البود لا يقبل الا بيمينه لان بالجور يخرج عن ان يكون امينا **س** هل تسمع  
 الدعوى في الدين الموصل على المدين لا بيمينه ولا بيمينه **اجاب** نعم تسمع الدعوى  
 فيه البينة لا للمطالب به **س** عن المرأة المخدرة من اهل الرافضة النسب  
 ام لا **اجاب** من لم يكن لها عادة بالخروج الى السوق ولا تقدم لها خاصة من يدعي  
 حاكم **س** اذا ادعى شخص على اخر حق واطهر مسطورا فانكر المدعى عليه وتعد  
 حضور الشهود فطلب المدعى بيمينه ان هذا المسطور ما كتبه عليه هل يحلف على  
 ذلك ام لا على عدم الاستحقاق خاصة **اجاب** يحلف على عدم الاستحقاق  
 خاصة **س** عن شخص ادعى على شخص حق واطهر خط يد بذكر فانكر المدعى  
 عليه هل يحلفه القاضي انها ليست خطه او على عدم الاستحقاق وبسبب تكتبه  
 ام لا **اجاب** اذا كتبت على رسم الصكوك وحجده خطه يحلف على انه ليس  
 بخطه لان انكر الكتاب وبسبب تكتبه القاضي فاذا كتبت وقال اهل الجيرة هما واحد  
 الزم الحق والنوا عترفانه خطه وانكر ما كتبت فيه حلف المقر له ان المقر به قرضه  
 وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له **قلت** وفي قاضي خان ما يخصه لو ادعى مال  
 فانكر المدعى عليه كونه خطه فاستكتب فكتب وبين الخط من مشاهير طاهرة  
 اختلافوا فيه قال بعضهم يقضى بالمال وقال بعضهم لا وهو الصحيح ولو اقر  
 به المدعى لكن قال البعض على المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدر اعينوا  
 لا يصدق ويقضى عليه بالمال فاذا علمت هذا اظهر لك ان الشيخ المجيب اعتمد على  
 الصحيح فتنبه لذلك ولست بحانه اعلم ومثله في جميع الفتاوى وقال الا ان  
 يكون الكاتب سمسارا او صرافا او نحو ذلك ممن يؤخذ بخطه وعزاه اليه او قاض  
 خان **س** هل يجب التمسك على المشتري ويحس عليه اذا طالبه وامتنع من دفعه  
**اجاب** نعم يحس قاضي التمسك **س** اذا كتبت شخص ورقة بخطه بان في  
 ذمته شخص كذا ثم ادعى عليه في المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه **اجاب**  
 اذا كتبت على رسم الصكوك يلزمه المال وهو ان يكتتب ويقول ان فلان فلان

معيار الدعوى في الدين الموصل  
 المرأة المخدرة من صلب



خط السمسار والصراف

الفلاني في ذمته لفلان ان يفلان في كذا او كذا افواه اقرار يلزم به وان لم يكتب  
 على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه **مسألة** وما يجب ان يعلم ان خط  
 السمسار والصراف حجة قال في شرح الوهبانية مع يمينه انه لا يحل صرف كاتب  
 على نفسه بما لم يعلم وخطه معلوم بين التجار واهل البلد ثم مات فجاء غيره  
 يطلب من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته  
 ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثلها انتهى **مسألة** عن شخص ادعى  
 على آخر مبلغ مقتضى مسطور شرعي قرفيه بقبض العوض فاعترف بالمسطور  
 وانكر قبض العوض فالتمس من المدعي على قبضه العوض فهل يحلف مع وجود اليقين  
 على اقراره بقبضه العوض ام لا **اجاب** لا اقر بقبض المبلغ او العوض ثم ادعى  
 عدم القبض فهذا يصح في حقه ومحملا لا يقبل ان كان بعد ذلك وقال ابو يوسف  
 اذا ادعى انه اقر بالقبض ولم يكن قبض كلف المدعي انه قبض لما اقر ويلزمه ما اقر  
 به اذا كلف المدعي فان لم يحلف لا يقضي له بشئ وعمل القضاة والفتوى  
 عليه اي على قول ابو يوسف **مسألة** عن المدعي اذا رفع اليمين عن المدعي عليه  
 له تحليف بعد ذلك **اجاب** اليمين حق للمدعي فاذا اخر التحليف للاستيفاء التخليف  
 حقه وله ان يحلف متى شاء لان الحضور انما ينقطع باليمين والابرا **مسألة**  
 عن امرأة مخدرة طلبت امرأه مخدرة مجلس الشرع لتحضره في الليل وكان عادة المخدرة  
 في البلد ذلك هل يلزمها الحضور ام لا **اجاب** اذا كانت المطلوبة لها عاقبة باحرج  
 الى حاجتها ليللا على ما هو عرفهم فليست مخدرة فيلزمها الحضور الى مجلس الشرع **مسألة**  
 عن شخص توفي في بلد وله مال باخرى فابنت شخص ببلد الميت وبنا له عليه  
 وطلب من الحاكم ان ياذن لمن في يد المال ان يذنيه له ذلك فهل يجيبه القاضي  
 الى ذلك ام لا **اجاب** نعم اذا ثبت ان المال للميت وثبت الدين فالقاضي يترخص  
 اياها قال لم يحضر غيري اخواني القاضي له بدنيته وهل يؤخذ منه كقبول قال  
 ابو حنيفة رحمه الله لا وقال ابو حنيفة احتياطا او قد يحضر غيري **مسألة**

اقر بقبض ثم ادعى عدمه

اولا ادعى

اذا ادعى شخص على آخر انه سلمه عبدا او مبيعا ولم يفسر في دعواه سبب  
 التسليم فانكر المدعي عليه واحاطت به حاب تحق عليه تسليم حاد عاه فاقام  
 المدعي بينة فشهدت على المدعي عليه انه تسلم العبد المدعي بها ولم يبينوا  
 باي سبب تسلمها هل تقبل هذه البينة واذا قال المدعي عليه تسلمتها وديعة  
 وردتها او لا وصلها الى زيد او وصلتها وزيد ميت قلنا به المدعي وقال بل  
 اشترتها حتى اوافرت ضرتها قال قول **اجاب** اذا ادعى عليه انه سلمتها  
 وطلب منه رد العبد فاجاب انه لا يستحق على رد ما ادعاه وحلف على ذلك  
 برء من الدعوى فان اقام المدعي بينة على انه تسلم حاد عاهي برء لا تعتبر هذه  
 البينة لانه لم ينكر التسليم وانما انكر استحقاق الرد فاذا حلف عليه برء  
 واذا اعترف بما ادعى به عليه وان تسلمها له وديعة وقد ردها عليه قبل قوله  
 مع يمينه وان قال سلمتها الى لا دفعها الى فلان وقد دفعها اليه ان صدق المدعي  
 في سبب الدفع فالقول قوله مع يمينه في انه دفعها الى فلان سواء صدق قبل ذلك  
 او كذبه وسواء كان ميتا او حيا وان كذبه المدعي وقال لم اسلمها لكن لقد دفعها  
 لزيد فالقول المدعي مع يمينه ويلزم المدعي عليه ردها او ضمانها ولو ادعى انه دفعها  
 لزيد او بغيره ان صدق المدعي فيها وان كذبه فالقول قوله مع يمينه لان التسليم  
 يدعي عليه التملك وهو ينكره فيجب عليه رد المدعي به ان كان قايما او ضمانه اكله  
 فانما **مسألة** عن شخص سأل من الحاكم ان يحلف غيره ان لا يشكوه الما من الشرع  
 فابى الشرع الحلف **اجاب** لبس للقاضي ان يجبره على الحلف وانما ينهيه عن  
 التعرض له من غير الشرع فاذا نهاه ثم شكاه من غير الشرع اذ به وعزمه جميعا  
 ما عزم بسبب ذلك **مسألة** عن شخص دفع لآخر مبيعا واذا له في صفة  
 على عمارته وسافر الاذن فاصرف الما ذول له ذلك ولا تصحج الى زيادة مصرف  
 فاقترض واصرف فلم يحضر الاذن ادعى ان هذا الذي اصرف الما ذول المالكين  
 فوق اجرة المثل ولم يرض له القرض فهل يلزمه الاذن ما اقترضه الما ذول ام لا

7



**اجاب** ما اصره في العارة مما ادعى انه اقترضه لا يلزم الاذن وهو متبرع  
فيه لانه انما افل له ان يصرف من ماله والذي اقترضه لما ذون ليس من مال الاذن  
واذا اقام بينة ان الذي اصره في العارة من مال الاذن هو اجرة المثل واقام  
الاذن بينة انه اكره فالبينة بينة الاذن لانها مثبتة للضمان **مسئل** عن  
منخص ادعى على اخر بطريق الوكالة بدين مسطور فاجاب له ورفع المبلغ لموطئه  
او انه لم يقبض العوض **اجاب** اذا ذكر انه دفع المبلغ للموكل لا يلتفت الى قوله  
ويلزمه ودفعه الى الوكيل ويقال له اذا القيت للموكل فخاصه فيما تدعيه **مسئل**  
عن شخص له حق على شخص وليس له بينة تشهد له بذلك فهل اليمين قبل المدي  
ام المدعى عليه **اجاب** اليمين حق المدعى واذا اخذ التحليف لا يسقط حقه  
وله ان يحلف متى شاء لان الخصومة انما تنقطع باليمين والابرار **اجاب**  
**الافراد** **مسئل** اذا اقر شخص ان في ذمته كشخص كذا وكذا او رها ترث له  
في ذمته بطريق شرعي ولم يقبض عوض فلما ادعى عليه واعترف بالافراد  
واقامت عليه البينة بذلك طلب من المقر له ان يقبضه العوض الشرعي فهل  
تسمع ويلزم المقر له باليمين ام لا **اجاب** مذهبنا في حنفية وحجة ان يلزم  
ما اقر به اذا ثبت ذلك ولا يلزم المدعى يمين انه قبض عوضه لانه ما اقر به  
عوضا عن شيء بل اطلق لكن المقر له ان علم انه اقر كذا بال بسعة ان ياخذ منه  
جبر او الفتور على انه يحلف المقر له انه ما كان كاذبا فيما اقر به وليس بمبطل  
فيما تدعيه ويقضي له **مسئل** اذا تصادق ثمان انهما يتوعم وكل منهما سبه  
معروف فها يصح هذا الاقرار ويتوارثان به ام لا **اجاب** يصح هذا في حق  
ارت كل واحد منهما من الاخر لا في حق نسب كل واحد منهما من الجد ولا بد من  
ان يمين في الاقرار ان ابن عم شقيق اولاب اولام فان ثبت ذلك بالبينة صح في  
ثبوت النسب ايضا **مسئل** عن شخص اقر ان يزيد في هذا القصة بالزوج نصفه  
وعلى المقر القيام بمصالحه الى حين بلوغه ثم في السنة الثانية اختلف القصب

الكسرة

وبن

ونبت قصب آخر فادعى زيد نصفه بمقتضى الاقرار السابق في العام الاول  
فقال المقر انما كان اقرارا من بالقصب الاول خاصة **اجاب** مستحق المقر  
له الاصل والفرع **مسئل** عن رجل كتب عليه مسطور لشخص بالف درهم  
واقرب بالدين انه قبض منه ما خسمه درهم ثم ادعى المقر انه لم يبلغ  
وقبضت زوجته مبلغا ايضا فادعى المقر ان هذا من المبلغين وظل في  
اخمسمائة ولم يكن القابض وكذا ذلك او لا حين لا سنها والقول له المقر  
**اجاب** اذا اقر يقبض خمسمائة من الدين ولم يبين وجده يقبض بالقول قوله  
في بيان انه من جهة الخوالة وما قبض على يده زوجته والقول قوله مع بينة ان  
ان نقيم بينة انها غير ما احال به وغير ما قبضته الزوجية والله اعلم **كتاب**  
**المضاربه** **مسئل** عن شخص دفع لآخر مالا معلوما ليحمله فيد مضاربه  
ويسافر ففعل وتكر منه سفر ففترق منه المال فادعى رب المال انه عاذه  
له في تكرار السفر وقال المضارب لم تنهني عن تكرار السفر **اجاب**  
اذا ادعى رب المال التقييد والمضارب بالاطلاق فالقول قول المضارب مع  
يمينه ما لم يقر رب المال بيمينه على التقييد **مسئل** اذا سافر العامل بالمال  
واستوى به بضاعته وارسلها صبيحة غره له بالمال فملك في الطريق  
فهل يضمنه ام لا **اجاب** لا ضمان على العامل لان له ان يودع مال المضاربه  
والقول قوله يضمنه ان المالك اذن له في ذلك الا ان يقيم المالك بينة انه منعه  
ذلك **مسئل** عن العامل في مال المضاربه اذا اجات وطالب رب المال ورضته  
بالمال والزبح فادعى ان مورثه قبضه ذلك فهل يقبل قولهم ام القول قول  
رب المال **اجاب** المضارب اذا اجات ولم يبين امر مال المضاربه لزمه ذلك  
في تركته ولا يقبل قول مورثه انه روى المال الى صاحبها لا يبينه تشهد انه رده  
الى المالك او تشهد ان المضارب قال يقبل مورثه روى المال والروح الى المالك  
والله اعلم **كتاب الوديعة** **مسئل** عن المودع او العامل في المال اذا شهد

المديون



عليه عند الموت ان يرد المال الى مالكه او ان تلف في يد من قبل تهرأ الورثة ان لا  
**اجاب** اذا مات من عند مال ودية او قرضا او غير ذلك مما هو امانة  
وكان القول قوله في رده الى مالكه او تلفه او خسرانه فطوبى ورثته بذلك  
فادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته ان يرد له المال او ان تلف منه واقاموا  
بينته ان قال ذلك في حياته تعطل بينتهم وكذا كان اقاوا بينته انه حي حين  
كان المال المذكور قايما وان مورثهم قال ان هذا المال لفلان عند موته ودية او  
قرض او قبضته لفلان بطريق الوكالة او البرهانة لا دفعه اليه فادعوا  
اليه ولكنه ضاع بعد ذلك فخرج عندنا الاضمان عليهم ولا في تركته **مسئل**  
عن شخص ادعى على ورثته انه ادعى مورثهم ودية فانكروا الورثة ولم توجد  
العين المودعة في التركة والمدعى بينته بذلك **اجاب** اذا اقام المودع  
بينته على الابداع وقد مات المودع مجهلا المودعة ولم يذكرها في وصيته  
ولا ذكرها لورثته فضمها لها في تركته فان قام بينته على قيمتها اخذ  
من تركته وان لم تكن له بينته على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع بينهم ولا  
يقبل قول الورثة ان مورثهم ردها لانهم لم يردوها فمضت اليها فلا بد من مجرد قول  
من غير بينة شرعية على ان مورثهم ردها **مسئل** عن شخص ادعى شخص ودية  
وسأف الموضع فاقام شخص بينته ان المودع اقر ان الودعة التي عند فلان  
ملك زيد وانراون لزيد في مطالبة المودع وقبضتها منه وانراون  
الموضع ان يسلمها لزيد فادعى بذلك عند الحاكم المودع الودعة  
من اصلها فالتمس زيد بينته عليها فهل له ذلك **اجاب** انه اذا  
قامت البينة بان المودع اقر ان الودعة التي ادعها عند فلان هي  
ملك زيد وقد افق المودع في تسليمها لزيد وجب على المودع ان  
يسلمها له ويجبر على ذلك اذا ثبت ان فلانا ادعى ذلك وليس  
لدا ان يمنع من تسليمها اليه فاذا امتنع من تسليمها اليه وهلك

المودع اذا مات مجهلا مضمونه

بعد ذلك

المودع اذا اقر المودع ودية

بعد ذلك ضمنها واذا انكر الودعة وقال لم يودعني شيئا وطلب منه البينة لا يحلف  
لانه لو اقر به لكانت لم يلزم تسليمها اليه من اقر له بان ربا الودعة او ان لم يقر  
لان هذا اقرار بحال الغير للغير **اجاب** **مسئل** عن رجل تزوج  
امراة وزفت اليه بغياش وحلتي ومصاغ ونحاس وغير ذلك والزوجة خرجت  
بالفة ثم بعد ذلك ادعى والدها ان جميع ما مع ابنته ملكه اعاد لها التجمل به في  
بيتها ليس ملكها وادعت ابنته المذكرة انه ملكها ليس له ولا لوالدها في  
من منه حق فقول من يسمع **اجاب** القول قول والدها انها لم يملكها وانما  
هو ثمانية عندها مع البين ان ان تقوم دلالة ان مثل هذا الاب والام يملكان  
مثل هذا الجهار للابنة **مسئل** عن شخص استعار شيئا لغيره ورهنه  
واستحق الدين فهل يجبر المعير على رد الدين ويجب عليه ان يسبقه الميراث  
بيع الدين **اجاب** لا يجبر المعير على قبضه الدين ولا عليه بيع العين وكذا ليس  
للميراث بيعها الا برضا مالكيها وانما له حبسها الى ان يستوفي دينه **مسئل**  
اذا اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى المعير انتفاعا مقيدا  
بفعل مخصوص في زمن مخصوص فادعى المستعير الطلاق **اجاب** القول قول  
المعير في التقيد لان القول له في اصل العارية فكذا في صفتها **مسئل** عن دلال  
دفع له رقبتي لزيد عليه فاخذ وتركه عند شخص العرض لشرائه فهرب فهل يلزم  
احدا منهم ام لا **اجاب** اما الدلال فلا ضمان عليه اذا كان العرف بين الناس ان  
الدلال يرفعها لمن يريد الشراء واما الاخذ فان اخذها على سبيل الشراء بان  
قد راى الثمن وعين بضمنها وان لم يعين الثمن فلا ضمان عليه اذا لم يقصر في حفظه  
**مسئل** عن رجل له بذمة اخذ حق شرعي فطالبه بذلك فخرج منه الولاية والحجاب  
فخرج مبطحا للثقباء واعوان الظلمة هل يلزم الشاكي بذلك ام لا **اجاب**  
اذا كان في البلد قاض يخلص الحقوق وعمل المدعى عنه وشكاه من شره وعزم المدعى  
عليه افنى المتأخرون ان المتشكي ان يرجع بما عزم على الشاكي **مسئل** عن شخص سب



في غرامة شخص عند بعض الظلم واغرام عليه حتى غرم مال للظلمة هل يلزم  
 المتسبب ذلك ام لا **اجاب** اذا تعاوان على شخص ورفع الظلم وعادة  
 الظالم ان يرفع اليه وتعاون عليه عنده ان ياخذ منه مالا مصادره  
 يضمن الشاكي في هذه الصورة ما اخذ الظالم هذا هو المعنى به اذ في  
 المتأخرين من علماءنا **قلت** وفي فتاوى قاضي خان ولو سعى رجل الى  
 سلطان ظالم وقال له ان فلان مالا كثيرا وانه وجد مالا او اصابه امرانا  
 او قال عند مكر فلان الغائب وانه يريد الفجور باهلي فان كان السلطان  
 ممن ياخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سعيها موجبا للضمان اذا كان كاذبا  
 فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظلم ولا محسبا في ذلك  
 كذلك ولو قال انه ضربني ولطمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا انه  
 فقد قديره ربه لانه تكلم بما اذا كان السلطان ياخذ المال بهذه الاسباب  
 ومفهومه انه اذا لم يكن كذلك لا يضمن الساعي في هذا المفهوم صرح بعض  
 مشايخنا بما اذا كان الساعي كاذبا وبما اذا لم يكن رفعه اياه بطريق  
 النظم والاحساب اذا كان صادقا ولعله انه اعلم **سئل** عن شخص قطع  
 من بستان غيره شجرة او غير ذلك بالنجا فمن المطالب **اجاب** ان قال  
 للنجار الاسبي رمل في قطعها والنجار لا يعلم الحال فالضمان على الكرم وغيره  
 وان كان يعلم فالضمان على النجار والتعذر لانه هو المستفاد ويضمن قيمة  
 الشجرة حين قطعها حتمه وغيرها غير ذلك **واعلم كتاب**  
**الاجار** **سئل** عن معنى قوله وجب على الباعة الفاسدة اجرة المثل  
 لا يجاوز به المسمى **اجاب** معناه ان يستاجر شخص شيئا باجرة معلومة  
 لكن بشرط في صلب العقد ان مرة الدار على المستاجر او علف الدابة على  
 المستاجر فهذا شرط ففسد العقد لان المنة والعلف على المجرور فاذا استوفى  
 المستاجر المنفعة في هذه الاجارة الفاسدة فالواجب عليه اجرة مثل المستاجر

لا يجاوز

مقبول لا يجاوز المسمى  
 اجارة الله لا ترفع من المستاجر  
 في الوقت مجباج المثل باجابه

لا يجاوز به المسمى ما اذا فسد الاجار لجهالة الاجرة بان استاجر شيئا  
 مدة معلومة بثوب او دابة ولم يبين خفس الثوب ونوعه فالواجب على  
 المستاجر هنا اجرة المثل باجابه بل ان اذا استوفى المستاجر المنفعة  
**سئل** هل يجوز اجارة الارض المشقولة بزرع الغرام لا **اجاب** اذا كان  
 الزرع حتى بان كان باجارة لا يجوز ان يزرع مالم يتحدد الزرع الا ان  
 يزرعها اجارة مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير مستند شرعي  
 صحت الاجارة لان الزرع في هذه العصور واجب القلع فلو جري في هذه الصورة  
 فادع على تسليم ما اصر بان يجبر صاحب الزرع على قلعه سواء ادرك ام لا  
 لانه الحق لصاحبه في ابقاء **سئل** اذا غصبت الارض من المستاجر هل  
 يلزمه الاجرة ام لا **اجاب** اذا غصبت الارض من المستاجر ولم يتمكن من  
 الاستفاد منها تسقط عنه الاجرة مدة الغصب فاذا زال وانقضى وجب  
 عليه الاجرة بقدر ما استفاد وان لم يتبق من المدة ما يتمكن من الاستفاد منها لما استمر  
 له فلان يفسخ الاجار كما كان له ان يفسخه حين غصبت منه **سئل**  
 عن شخص وقف عقارا او دارا فوجرت عشرين سنة هل يقضي في جميع المدة  
 او يصح في الثلاثين وبطل في الباقي **اجاب** اجارة الوقف كغيره من  
 مستأجر ان كان ارضا والرفق منه ان كان دارا لا يجوز ونفسه اذا لم يسيطر  
 الواقف شيئا واجاله استمر طال يتبع ولا يزال عليه الا الضرر لا بد منه  
 والعقد اذا فسد بوضعه ففسد جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة **قلت**  
 وفي جواهر الفناوي في اول كتاب الاجار رجل اجرة ضيقة ثلاثين سنة وثلاثين  
 السنة انه اجر ثلاثين سنة عقدا وكل عقدة عقب الاخر والصحيح وقف  
 فانه لا يقضي الاجار هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في نوازل الفقهاء والخلاف  
 المشايخ وقول الهندواني واختيار الفقهاء ان البيت انه لا يقضي الاجار في  
 لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى **سئل** عن شخص استاجر شخص على ان

من المصلحة اذا



سافر به ملاحاً في سفينة او عكاً بالبحر اذ لم يمتدح في سفينته العمل  
 فادعى المستأجر عدم الوفاء وادعى الكون الوفاً فالقول لمن **اجاب**  
 القول قول المستأجر مع يمينه واليمين بينة المستأجر لانه يدعى الا يفا  
 والمستأجر يملك **سئل** اذا مات احد الموجهين والمستأجر من هل تنفس  
 الاجار في نصيبه **فقط اجاب** كل من مات منهم تنفس في نصيبه وفي  
 العقد في نصيب الاخر بقسطه من الاجرة **سئل** عن رجل استأجر حديقاً  
 وقفاً في ارض محتكر مدته طويلة فقلعها وعمر بالارض بناء جديداً او  
 استأجر الارض من اربابها فما الحكم في ذلك **اجاب** الجارة فاسد وما بناه  
 له وعليه قيمة الانقاص **سئل** عن شخص شاق صاحب خيئة ان يحمل  
 غلة في خيئة الى بلد كذا فاسافرت السفينة وحصل له غايق في الطريق  
 منعها عن الوصول الى البلد فهل يستحق ثمن الاجرة او قوتى عليه الرجوع  
 فتجاوزت البلد فهل يلزم بالرجوع **اجاب** يستحق الاجرة بقدر ما حمل  
 من المسافة اذا تعذر الذهاب الى البلد العاقد عليه والافضل من  
 المستأجر بالذهاب الى البلد واما اذا قوتى الرجوع على السفينة وجاوز  
 المكان المستأجر عليه وانقطع المستأجر من الرجوع فانه يجبر على الرجوع  
 بنفسه او باجير فان امتنع وكان المكان الذي سارت السفينة فيه هو  
 الطريق الى المكان المستأجر اليه استحق من الاجرة بقدر ما وقع العقد عليه  
 ويجوز له ان يجر الرجوع من ذلك المكان الى مكان العقد وان سارت  
 السفينة على غير الطريق المستأجر عليه لا يستحق ثمن الاجرة **سئل**  
 عن شخص استأجر عينا ثم اجرها ثم مات فهل تنفس الاجارة ام لا **اجاب**  
 اذا انفسخت الاجارة الاولى انفسخت الثانية على الصحيح **قلت**  
 وفي المضرات المستأجر اذا اجر من غيره او دفع الى غيره فزارعه ثم انما المستأجر  
 الاول فسخ العقد هل ينفسخ العقد الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح

فمن استأجر داراً واجر كذا  
 اذا استأجر داراً واجر كذا  
 هل تنفسخ الثانية

المنفوعة

انه ينفسخ انتهى هذا اعم من صورة الاستيفاء منها موصوفة فيها اذا  
 انفسخت بموت المستأجر الاول وعبارته تشمل ما اذا انفسخت لذلك  
 او غير **سئل** عن شخص عاقد ربح سفينة على ان يحمل له كذا الى مكان كذا  
 فسارت السفينة وانكسر في بعض الطريق هل يستحق ثمن الاجرة ام لا واذا  
 استأجر ربح السفينة ملحقاً بها باجرة معلومة في باوياً بافعل هل يستحق ثمن  
 من الاجرة بقسطه واذا هال البحر عليهم وحققوا الغرق ان لم يبقوا ربحها  
 شيئاً فالقول بغيره في البحر فما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** اذا فرقنا السفينة  
 او انكسرت بغير صنع ربح الضمان عليه ولا اجرة وان كان بصنع فالحكم بخير  
 ان شاء ضمنه قيمة في مكان التلف واعطاه اجرة بحسب ما وان شاء في مكان الحمل  
 ولا اجرة والملاح يستحق من الاجرة بقسطه وان ارضوا على الالتفاف لغرم  
 الروس لانه لحفظ النفس وهم فيه سواء **سئل** عن دار مدمرة لبيتهم اجرها  
 وليه نحو عشر سنين باجرة المثل بعضها محلاً للقيمة والبعض موقلاً للنفقة  
 واصرف المجلد في غارة الدار فبلغ البيت في ثناء المدنة وطلب في هذه الجارة  
 مدعيان لاجرتها الآن زادت فهل له ذلك ام لا **اجاب** اذا اجر الرضى  
 او القاضى على هذا الوجه لضرة لا بد من كالعارة والنفقة وليس للصغير  
 مال غيرها بنفق عليه من او من الدار ومنه والاجرة حينئذ اجرة المثل لم يبلغ الصبي  
 واداد فسخ الجارة لا يلتفت اليه والجارعة ما فيه في ذلك **سئل**  
 عن شخص استأجر داراً مدته باجرة موقلة ثم اجرها لشخص باجرة موقلة ففسخ  
 ونسحب فعند ذلك انقضاء المدته طالب الموجه المستأجر الثاني هل له  
 ذلك ام لا **اجاب** ليس للموجه ان يطالب الثاني بما له على المستأجر الاول  
**سئل** هل يجوز اجارة الملاح لجمع المد منه **اجاب** لا يجوز ذلك لاجارة  
 عقد على المنافع لا على اسم الملاك العين واذا اخذ المستأجر من الملاح فعليه

انظر الرسالة الثالثة والاربعين في مسائل  
 للعامة التي ينبغي ان لا يغفل عنها  
 في الاجرة بحسب ما وارجوا ان تارة الهدية  
 واجاب عنه جيداً  
 اذا اودع الرضى ثم بلغه فاداد  
 فسخ الاجارة



ضمانه ولا اوجه عليه **سئل** عن الدلال اذا ضاعت من السلعة او دفعها لمن  
يقبلها ففسدت من داح او ضاعت منه **اجاب** اذا اوعى الدلال ان المتاع  
وقته من يد وضاع ولا يدري كيف ضاع الاضمان عليه كذا في فتاوى قاضي خان  
واذا اوقع الدلال السلعة لمن يشتريها فاحذرها ونوب في فتاوى النسخة  
لا ضمان على الدلال لان هذا امر لا بد منه في البيع وفي فتاوى قاضي خان اذا  
طلب المبيع من الدلال به راى معلومة فوضعه عند الذي طلبه فقال ضاع مني  
عليه فتمت لانه اخذ على رسوم الشر بعد بيان الثمن قالوا ولا يستر على الدلال  
هذا اذا كان ما ذونا له بالدفع الى من يريد الشراء فان لم يكن ما ذونا في ذلك  
الدلال ضامنا **سئل** عن الدلال اذا باع السلعة باذن مالكها ففسدت المشتري  
هل يلزم الدلال الثمن ام لا وما الحكم في ذلك **اجاب** لا ضمان على الدلال **سئل**  
عن رجل طلق زوجته ولم منها ولد ووزن التميز فاجرها الولد من طولته لتفقد  
به في الناس وقضاء الحاجب باجوة معلومة واذا نزل في صهرها عليه ثم تزوجت  
هذه المطلقة فاراد انتزاع الولد منها فهل هذه الاجابة صحيحة ام لا  
**اجاب** اذا اوجدها له لمصلحة معلومة يمكن ان يفعل الصغر فالاجابة  
صحيحة والا فليس صحيحا واذا تزوجت فللاب فسخ الاجارة واخذ منها  
اذا الزوج ربما يتضرر بالصغير بل هو الغالب فهو عذر والاجارة تنفسح  
بالعذر **سئل** هل يجوز استيجار الارض للزراعة بكذا الرطب عليه ام لا  
**اجاب** نعم يجوز اذا كانت الالة مشارة اليها او موصوفة في ذمته ولا يكون  
خالفه التي يخرج من زرع الارض المستاجر **سئل** اذا مات احد المتواري  
فوصي ورثته اريد به على العين المستاجرة مدة ثم حكم حكم بفسخ الاجارة بالوصي  
وهل بنفسه فحكم حكم ام من حق الموت **اجاب** ان لم يحكم له حكم بفسخ الاجارة  
معه وانما كل الحق لم فالفسخ من حق الموت **سئل** عن رجل استاجر ارضا

الفسخ على سائر الشرع  
الفسخ على سائر الشرع

اجابة الدلال السلعة  
الفسخ على سائر الشرع

الاجابة اذا كانت  
الفسخ على سائر الشرع



ماحة يستفيع بها في جمع الملح منها بعد قبيل بالماء حتى ينقع الملح **اجاب**  
اذا استاجر الارض ليسوق اليها الماء ثم ان الماء الذي يسوق اليها ينقع على هذا  
الملح ملكه لانه انفق من الماء الذي ساقه الى هذه الارض بملكه فيها فاذا كان كذلك  
قال اجارة صحيحة لانه استاجر الارض لمجسس فيها الماء الذي يسوق اليها في المدة  
التي استاجرها لذلك العمل فصارت ارضا استاجر حوضا او صهرا ليحمله  
ماء يحمله اليها وان كان الملح الذي ياحذها انما هو جزء الارض من الماء الذي  
ساقه اليها فهو ملك لصاحب الارض لانه جزء من ارضه فصارت كالطعن والتراب  
ولا يجوز استيجار الارض لذلك لانه استيجار على استهلاك العين والاجارة انما  
تنعقد على استعمال المنافع فاذا انقضت مدة كل واحد من المتواريين الى صاحبه ما  
وضع به عليه **سئل** اذا استاجر شخص من شخص دارا او ارضا يستفيع  
بها المستاجر خاصة دون غيره فهل هذا الشرط لازم ام لا **اجاب** انه ان يستفيع  
بنفسه وبغيره وان شرط عليه ان لا يستفيع به الا هو لانه شرط غير مفيد لان السكوت  
او الزامه اذا عين ما يزرع لا يختلف باختلاف المتعاملين وله ان يزرع غيره  
**سئل** عن شخص استاجر ملاحا في البحر الملح فانكسر السفينة او امست في بعض  
الطرق هل يرجع عليه بمسقطه من الاجرة التي قبضها ام لا **اجاب** يستحق  
ما عمل وبترجع منه ما بقى **سئل** عن رجل استاجر ارضا بسخنة لا تصلح  
للزراعة فردها واصلاحها وسقاها بالماء واصرف عليها بسخنة ثم ان المجرع  
سعى ففسخ الاجارة على مذهب من المذاهب الاربعه فهل المستاجر الرجوع  
بما غرم عليه ام لا **اجاب** اذا استاجر ارضا للزراعة وهي بسخنة لا يمكن زراعتها  
لا يصح هذه الاجارة وان استاجرها يستفيع بها مطلقا ولم يعين زراعتها  
فاذا غرم على اصلاحها مالا ان اذن له مالها في ذلك لم يرجع به عليه ففعل لم  
فسخت الاجارة رجوع على المالك وان كان المجرع غير مالك للسخنة ولا يرد في  
ذلك كخاظر او وصي فان كان اذن فله من مصلح الوقف او مال اليتامى صحيح



اذنه ورجع في ربح الوقف او مال اليتيم الصغير وان لم يكن فيه مصلحة فلا  
اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع له على احد **سئل** عن شخص استأجر بستانا  
مشتاعا من اقوام متفرقين مددا مختلفة لينتفع به غراسا وزراعة فزعم  
المستأجر وغيره من اشجارهم انقصت من بعض المجرى فطلب تفرغ الارض  
فهل يبقى له من بستانه بقية المصروف **اجاب** اجارة هذه الارض المشتاعة  
من غير الشريك لا تجوز على قوله فان حكمها حكم بستانها جازت فاذا انقصت من  
بعض المصروف بقي الغرس الى انقضاء المدد لان من انقصت مدته اجارة ليس له ان  
محنة ليومر المستأجر بتفريغها فينوخترعها الى انقضاء المدد لكن باجر  
المثل واجا على قول الامام فالاجارة فاسدة فان لم يحكم بصحتها فللملك ان  
يطلبها بالتفريغ وان لم ترض المدة وجب عليه اجر المثل لما بقي **سئل** عن  
مستأجر الدابة اذا اختلف مع ربها فقال للمستأجر اجر تبني لا اخلها ما سدت  
واركها من شدت فقال المولى بل ليحملها قماش وتركها بنفسك فقال له  
**اجاب** القول للمولى هو بينه الا ان تقوم بينه **سئل** عن رجل استأجر  
عينا من رجل مصدقا ان العين ملكه ثم طلب المستأجر منه بينة ان ملكه  
فمنع يدعيها فهل له ذلك **لا اجاب** اذا استأجر منه مصدقا لا وغيره  
تلك الامور ويجوز على دفعها اليه وليس له ان يطلبه بينة ان ملكه عالم تبين  
غير ذلك **سئل** عن شخص استأجر جالا للسفر وسقته ثم بدله ان سافر  
مع غيره فهل له ذلك **لا اجاب** انما له فسخ الاجارة اذا اراد ترك السفر  
اصلا او اشترى هو ابلا لنفسه او سقته لانه حينئذ استغنى عن الاستئجار  
اذا اراد المسافرة مع غيره فليس له ذلك بعد فسخ الاجارة **سئل**  
اذا سكن الزوج مع زوجته في دار ربي ملكا مدته سنين بغير اذن من ربي  
اباحته هل يملكه **لا اجاب** لا يملك الزوج اجرة المثل ولو  
بدل ذلك **سئل** عن من استأجر دارا وسقته فبين ان لا يملكها

السكن  
جميعه

اجابة

**اجاب** ان لم يجر المالك بغير المستأجر يعني ان يرضى بتسليم المجرى فقط او بغير  
الاجارة **كتاب** **سئل** عن احوال البائع اذا تصرف وباع وارتد  
واقر وزوج فادعى بواو او وصيه او امين احكم انه يجب له عليه وانه سفيه  
فهل يقبل ذلك **لا اجاب** مذهبنا حنفية انه اذا بلغ عاقل بالغ فجميع تصرفاته  
نافذة وتلك من احكامها ولا يعتبر قول بواو وصيه او غيرهما انه تجوز الا اذا  
حججه عليه حاكم شرعي ونفذ حاكم اخر حكم احكام الاول والجميع تصرفاته نافذة  
**سئل** عن شخص مسجون بدنه شرعي الشخص وله بضاعة وما لظايرها  
فسرع بتصرفها بالهبة والوقف والبيع والاكل حتى يعود فقير او يرحم رب  
الدين فانه فاحكم هذا التصرف والى هذا المال فهل يحكم عليه وبيعه  
ام **لا اجاب** اذا كان الامر كذلك فالتقاضي ان يقضى في هذه المسألة بقول القاضين  
ويبيع عليه اماله ويقضى بهادينه جبر عليه وان لم يرض وله ان يحجر عليه ويمنعه من  
هذه التصرفات فاذا قضى به نفذ **قلت** وفي شرع المختار حل الفتوى على قولها  
وليس علم **كتاب** **القسم** **سئل** عن رجل له عقار واراض وقف نصفها  
شاه ثم توفي فارادت اولاده الوقف عليهم قسمة ذلك وهو ما يحتمل القسمة  
فهل يحسم احكام الى ذلك ويقسم ويغزو الوقف من الملك ويحكم بصحتها ويجوز للورثة  
ذلك ام **لا اجاب** نعم تجوز القسمة ويغزو الوقف من الملك ويحكم بصحتها ويجوز  
للورثة بيع حاصارهم بالقسمة واذا قسم بينهم فهو عالم بالقسمة ان شاء عين جهة  
الوقف وجهة الملك بقوله والاولى ان يقرع بين احمقين نقبا اللهم عز نفسه  
**قلت** وانما علة الجيب رحمه الله تعالى باجواز ولم يقبل بحكمه ليكون مطابقا  
للسؤال لما في انفع الوسائل من قوله فتخلص لنا هذه احكامه ان القاضي لا يجوز له  
ان يقسم قسمة الجمع بين الملك والوقف على وجه الاجبار بل لا بد ان يكون على  
وجه التراضي الشراكا بطله فله ايجاز **سئل** هل كبر الشريك ان يباي شر بركه  
في الدار والسقته في السكنى او في الاجارة ام **لا اجاب** اذا كانت الدار قباله

كما ذكر

وعلى من انفع الوسائل انه اذا  
طلبت قسمة الوقف او وقف  
الا تخرج القسمة ان كبر القاضي  
ويقسم بل لا بد ان يكون على وجه  
التراضي







فهل هذه الثمرة لما ملك الأرض والاستحيا أم للعامل وإذا كانت للعامل فهل تبقى  
 مجازا بغير أجر أم لا وهل للوهر الذي انقضت مدته أن يمنع العامل السقي  
 البئر المشتركة بينه وبين بقية المجرى وإذا كان بالارض زرع لم يبدل احد  
 كالقصب مثلا فهل ينبغي بأجرة المثل أم يلزم المستاجر قلعها **اجاب** اذا ساقا  
 على الاستحيا واستاجر الارض والبئر لسقي الاستحيا من البئر فالمساقاة والجار  
 فاسد لان المساقاة هي ان تقوم على الاستحيا بما يصلحها ويوفر في ثمارها وليس  
 على المساقاة الا العمل فمضى شيئا اخر عليه من اجرة الارض او البئر فسدت وخرج من الثمرة  
 فهو لصاحب الشجر والعامل اجر مثله الى وقت اخراجه من المساقاة لانها فاسدة  
 يجب فسخها واذا زرع المساقاة في قصبها في الارض فعليه اجرة مثلها الى ان يقطع ان كان  
 لقلعة من معلومة والامر بقلعة في الحال وعليه اجر مثل الارض الى وقت القلع  
**سئل** افا ساق في شخص شخص على استجار معلومة مدته معلومة مساقاة  
 صحيحة مستوفاة للشروط ثم اراد احدهما فسخها هل يحل ذلك أم لا **اجاب**  
 المساقاة كالجار فكأن عذر فسخه به الجار نفسخ به المساقاة وحالة  
 العذر من العامل مضى **سئل** يستطيع معه العمل بنفسه وكذا اذا كان خاننا  
 يسرق الثمرة او السعفة في المالك اخراجه وكذا اذا قصد ترك هذه الصناعة  
**سئل** عن شخص استجار ارضه بها شجر نخل وعنب وموز مدته معلومة ثم  
 ساقا على الاستحيا ربحا، معلوم ثم حصل الشجر الموز اذ سماوية اهلكته وادفنت اشجار  
 القائمة جميعها ولم يتوهمه سوى جدر الغار في الارض ثم ان العامل في المساقاة  
 اقام دولا با وبقار من ماله وسقى جدر الموز حتى عماد شجر اكمل فهل يكون للعامل  
 او للمالك الاصل **اجاب** ان المالك الاصل وما غرمه العامل فهو متبرع به ان لم ياجر  
 صاحبه بذلك ليرجع عليه **سئل** عن رجل اجر ارض بستان للزراعة وساقاه على  
 استجار ثم انفسخ اجره الارض بسبب فسخ المساقاة أم لا **اجاب**  
 اذا فسخت اجره الارض بوجبه شرعي والاستحيا ربحا لم يكن للمساقاة في ليس انفسخ

فصل في المساقاة كالجار في الفسخ

عقد المساقاة الا بعد شرعي بان يكون العامل خاننا في الثمرة **كتاب**  
**الصيد** **سئل** هل يجوز اكل العصا في جميع اجناسها **اجاب** يحل اكل  
 العصا في كل ما ولو كانت خطا لطيف لا بأس باكلها كذا قال محمد بن قاتل  
 رحمه الله تعالى من علمنا **كتاب** **الزراعة** **سئل** هل يجوز حبس  
 الطيور المغردة وهل يجوز عقوبتها وهل في ذلك ثواب وهل يجوز قتل الوطواط  
 لتلوينها حصر المسجد بخ، ها الفاضل لم لا **اجاب** نعم يجوز حبسها  
 للامتنان بها واذا اعتاقها فليس ثواب ويجوز قتل الوطواط منها ومن  
 الدواب انتهى **قلت** وفي القينة بعد ان علم بجلالة حبه حبس بلبا في  
 القفص وعلقها لا يجوز انتهى فيحتاج الى التوفيق بين هذين ما افق به  
 صاحب هذه الفتاوى **كتاب** **الرهن** **سئل** عن المرتهن  
 اذا ادعى رد العين المرهونة وكذب المرتهن هل يقول قوله أم لا **اجاب**  
 لا يكون القول قول المرتهن في رده اليه مع يمينه لان هذا انسان لا يفتقر  
 بل القول للراهن مع يمينه في عدم رده اليه **سئل** عن شخص عليه دين اخر  
 وبالدين رهن وكفيل فاحال ربه بالدين رجل بالدين وقيل فهل ينقل الرهن  
 ويبرأ الكفيل أم لا **اجاب** اذا احال الطالب اسما على مدونه وبالدين  
 كفيل به المدون من غير التحيل وبره كفيله وبطال بالاحتال الاصيل لا  
 الكفيل لا ند له بضم له شيئا لكنها براءة موقوفة وكذا اذا احال المرتهن دينه  
 على الراهن بطل حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا في حق المحتال **سئل**  
 عن مدون رهن قصبه لم يبدل احد لكنه تحلل صلاحه عند انقضاء الكل  
**اجاب** رهنه بدون الارض لا يصح **سئل** عن رجل استعار شيئا  
 لرهنه فرهنه الى اجل فاستحق الدين فطوالت خلاص الرهن فلم يخلصه هل للمعير  
 حبس المستعير أم لا **اجاب** نعم له ان يطال المستعير بخلاف الرهن ويجب  
 به ان يفتك الرهن وله ان يدفع الدين الى المرتهن وبأخذ الرهن ويرجع بما

عند  
 رهن القصب بدون الارض لا يصح



دفع على المستعير كتاب **أجنامات** **سئل** إذا ألقى الرمح  
 على سفينة سائرة بالقلوع فصدمت سفينة أخرى فغرق فمضى  
 وما فيها ونجح الملاح عن ردها هل يلزمه ما تلفت **لا اجاب** لا ضمان  
 على الملاح إذا لا صنع له في ذلك **سئل** عن جماعة في سفينة فاصروا  
 مع اهل سفينة أخرى فطلعت جماعة منهم الى السفينة الاخرى باسلحة  
 وضرب واحد منهم شخصا بعصى في راسه فسقط في البحر وغرق ومات  
 فماذا يجب على المضارب ورفقائه الذين طلوعوا السفينة واذا شهد عليهم  
 رفقاءه هل تقبل عليه شهادتهم **لا اجاب** اذا شهد الشهود وان كانوا  
 من رفقاءه انه سقط في البحر من ضربته وغرق فعلى المضارب وبنيته المظرو  
 في ماله **سئل** عن دواب كانت سائمة تروعي فعض بعضها بعضا فقتله  
**اجاب** اذا كانت المواشي في المزرعة تلفت شيئا من مال او ادبى وزرع  
 ولم يكن ارسل احد فلا ضمان فيه للحد بشجر العجا، جبار انتهى والجبار  
 بوزن الغبار الحد كما في مختار الصحاح **سئل** اذا تلف الصغير  
 مالا او قتل نفسا او باع او ابتاع بغير اذن وليه وخسر حاد ابلز منه  
**اجاب** ما تلف من الايوان فهو في ماله ان كان له حال اخذ منه والاطوبه  
 به او اخصل له مال وما تلف من الادبين سواء كان عمدا او خطا  
 فهو على عاقلة ان كان موجبه فوق موجب المصحح وان كان موجبه اقل  
 من ذلك فهو في ماله واذا خسر فهو في ماله ايضا على حسب ذكره والاطوبه  
 به من اذن له في البيع والشراء **سئل** عن شخص رمى آخر في الماء او  
 في النار فمات فماذا يجب عليه **اجاب** اذا لم يكن التخلص من الماء بان  
 كان عمدا وهو لا يحسن العوم فمات فعليه الدية عنه الا عام الا ان  
 تكون عاقلة ذلك فيقتل واحاذا القاه في النار فاحترق ومات يقتل  
 به اتفاقا عند الامام وصاياه **كتاب الوصايا** **سئل**

فصل في ما اذا اذنت الماشية

فصل في ما اذا اذنت الماشية

اذا اذنت

اذا انفق الوصي على البتيم وكساه بغير تقرب فرض من حاكم هل يعتد به  
**اجاب** للوصي ان ينفق على الصغير ولا يحتاج في ذلك الى فرض خاص  
 والقول قوله في مقدار ما انفق اذا لم يكن به الظاهر وفي تخلفه خلاف  
**قلت** واعلمه سببنا في فوائد انه لا يخلف **سئل** عن الوصي  
 اذا باع عقارا للبتيم لنفقة ولعدم حال نفقة عليه بمن المثل غير اذن  
 الحاكم هل ينفذ **لا اجاب** اذا باع على هذا الوجه صح ولا يحتاج الى  
 اذن الحاكم ولا يرد سببنا في ذلك **قال** في النسخة المنقولة  
 بنحو الفتاوى والرسائل على يد مرتبة محمد بن عبد الله بن محمد الخطيب  
 الغزي الترمذاني الحنفى، وقد سبب له نسخ على يد الفقهاء  
 اهل بيتهم من اهل البيت الحنفى، عاملة له في بلطف الحنفى، بعد ظهور الاربع  
 ثمان عشر ربيع الاول المبارك ١١٠٥



فصل في ما اذا اذنت الماشية  
 فصل في ما اذا اذنت الماشية  
 فصل في ما اذا اذنت الماشية



مسئل المملو عاشق هل يجمع الدعوى على القاضي وهل فرق بين المال والجهر وعلى تقدير السماع ان كان